الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الإثنين29 ماي 2023

رئيس الجمهورية

الشعب

الرئيس تبون يترأس اجتماع مجلس الوزراء ويأمر

قرارات فورية هامة لفائدة ضحايا التقلبات الجوية

■ تخصيص 1000 مليار سنتيم لتعويض المتضررين من التقلبات الجوية الأخيرة ■ إسكان كل من فقد بيته بالكامل في مدة لا تتجاوز 48 ساعة ■ تعويض العائلات المتضررة جراء فقدانها للأجهزة والأثاث ■ تخصيص حافلات بالمناطق التي يتعذر الترجل فيها نحو المدارس ■ صرف منحة للصيادين المتضررين والتكفل بتعويض من فقدوا قوارب الصيد ■ العمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية في كل من وهران وقسنطينة وعنابة ■ إعداد مشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور في غضون شهر ■ أقصى العقوبات ضد المعتدين على رجال الأمن والأطباء والأساتذة والمعلمين ■ تشديد العقوبات ضد مستهدفي المنشآت القاعدية وناهبي ومخرّبي الكوابل النحاسية ■ إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية ■ تثبيت تعليم الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة.. وتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

ترأس رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، أمس الأحد، اجتماعا لمجلس الوزراء تناول عروضا منها متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها ومشاريع قوانين تخص قطاعي العدالة والمالية، حسب ما أورده بيان لمجلس الوزراء، هذا نصه الكامل:

ترأس، الأحد، السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضا، منها متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها، ومشاريع قوانين، تخص قطاعي العدالة والمالية.

بعد افتتاح السيد الرئيس للاجتماع وعرض جدول الأعمال، قدم السيد الوزير الأول حصيلة الحكومة للأسبوعين الماضيين، ليسدي السيد الرئيس التعليمات والأوامر والتوجيهات التالية:

1- بخصوص عرض وزير الداخلية حول مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة:

- أمر رئيس الجمهورية الحكومة بتخصيص عشرة ملايير دينار، أي ما يعادل ألف مليار سنتيم، فورا، من صندوق الكوارث، لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري.

- إسكان كل من فقد بيته بالكامل، في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، مع ترميم السكنات المتضررة جزئيا.

- تعويض العائلات المتضررة، جراء فقد لها للأجهزة والأثاث الضروري للبيت.

- إعادة ترميم الطرقات والمنشآت، فورا، وتخصيص حافلات نقل للمتمدرسين، بالمناطق التي يتعذر حاليا الترجل فيها نحو المدارس، على أن تعود الحياة لمجراها الطبيعي، في كل المناطق المتضررة خلال أسبوع، على أقصى تقدير.

- أمر السيد رئيس الجمهورية بالتعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليومي الوحيد، وذلك على عاتق الدولة.

- أقرّ السيد الرئيس، تخصيص منحة، فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 20 و30 ألف دينار، إلى غاية إعادة تهيئة موانئ الصيد المتضررة، حيث تدخل هذه الإجراءات ضمن تقاليد الدولة الجزائرية تجاه أبنائها.

- تكليف كل من وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزيرة التضامن بنقل تعازي السيد رئيس الجمهورية إلى عائلات الضحايا المتوفين.

2- بخصوص قانون الإجراءات الجزائية:

اعتبر السيد الرئيس، عقب استماعه لعرض مشروع القانون، أن نظام الأقطاب الوطنية المتخصصة في العدالة، نظام ناجع، أضفى قيمة مضافة على نمط معالجة مختلف القضايا.

- أمر السيد الرئيس بالعمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية، في كل من وهران وقسنطينة وعنابة، كل في اختصاصه.

- أمر السيد الرئيس بأن يتضمن هذا القانون تدقيقا، حول حماية المسؤولين المحليين النزهاء.

- أن يتم التوضيح، ضمن مواد القانون، وتحديد فئات المسؤولين المحليين والمسيّري المؤسسات.

3- بخصوص قانون العقوبات:

- أمر السيد رئيس الجمهورية، بالإعداد في غضون شهر على أقصى تقدير، لمشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور، لمعالجة هذه الظاهرة التي تحولت إلى سلوك مجتمعي خطير، على حساب غالبية الجزائريين النزهاء.

- أن يكون من الأهداف السامية لمشروع هذا القانون، المعالجة العميقة والردعية بأتم معنى الكلمة لكل الاختلالات المجتمعية بهدف تجسيد الشفافية وإقرار المنافسة الحقيقية والنزيهة في كل المجالات.

- أن يتضمن مشروع قانون التزوير أقصى العقوبات، ضد كل مزور مهما كان، سواء تورط في قضايا كبرى أو صغرى تخص أبسط مناحي الحياة.

- شدّد السيد الرئيس، أيضا، على ضرورة تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال كل الأسلاك الأمنية.

- علاوة على حماية الأطباء وأعوان السلك الطبي، أمر بتشديد العقوبات أيضا على المعتدين على الأساتذة والمعلمين.

- تشديد العقوبات ضد أي شخص أو جماعة منظمة، تستهدف المنشآت القاعدية وخاصة شبكات نهب وسرقة وتخريب الكوابل النحاسية كظاهرة تشهد انتشارا واسعا، تستدعي المواجهة.

4- بخصوص مشروع قانون يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية:

- أكد السيد الرئيس على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع، بمعايير علمية.

- إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

توجيهات عامة:

- بهدف تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة، أمر السيد الرئيس بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية، فورا، للموسم الجامعي 2023 - 2024.

- أمر السيد الرئيس بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق.

- كما صادق مجلس الوزراء على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة - بوشقوف - قالمة - تبسة - جبل العنق - بلاد الهدبة.

وقبل اختتام الاجتماع، وعرض السيد وزير الري لاستراتيجية القطاع في استعمال مياه، محطات تصفية المياه، في الري الفلاحي والصناعة، سجل الوزير أمام مجلس الوزراء، معطيات بارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ17 ولاية، ناهيك عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية، إثر التساقط الأخير للأمطار.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

رئيس الجمهورية يقرر تثبيت الإنجليزية بداية من الثالثة ابتدائي

إجراءات جديدة لاسترجاع هيبة الدولة وحماية أعوانها

- نظام الأقطاب الوطنية القضائية بوهران وقسنطينة وعنابة قريبا
- التدقيق في حماية المسؤولين المحليين النزهاء
- اقصى العقوبات لكل مزور ضمن مشروع قانون مكافحة التزوير
- عقوبات مشددة للمعتدين على رجال الأمن و الأساتذة والمعلمين

أمر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أمس، الحكومة بالتكفل التام والفوري بالمتضررين من الاضطرابات الجوية الأخيرة التي مست عدد من ولايات الوطن، ولاسيما منها ولاية تيبازة، معلنا عن تخصيص 1000 مليار سنتيم للتكفل بالضحايا، واجراءات فورية أخرى لإعادة إسكان العائلات التي فقدت مساكنها وتعويض الصيادين الذين فقدوا قواربهم، فيما أمر من جانب آخر بتشديد العقوبات على المتورطين في قضايا التزوير واستعمال المزور وكذا على كل من يعتدي على أفراد أسلاك الأمن والاطباء والأساتذة، مسديا من جانب آخر توجيهات لتثبيت تدريس اللغة الانجليزية بداية من السنة الثالثة ابتدائي والتوظيف الفوري لحاملي شهادتي الماجيستير والدكتوراه، فيما أمر بإدراج الصحافة الالكترونية المعتمدة ضمن آليات الإشهار للصفقات العمومية.

محمد. ب

حسب بيان لرئاسة الجمهورية، فقد تناول اجتماع مجلس الوزراء برئاسة السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، أمس، عروضا، شملت متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها، وكذا مشاريع قوانين تخص قطاعي العدالة والمالية.

وقد استعرض السيد الرئيس بعد افتتاحه للاجتماع جدول الأعمال وكذا حصيلة الحكومة للأسبوعين الماضيين، قدمها السيد الوزير الأول، ليسدي على إثرها تعليمات وأوامر وتوجيهات.

التكفل التام والفوري بالمتضررين من التقلبات الجوية الأخيرة

بخصوص عرض وزير الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم حول مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، أمر رئيس الجمهورية الحكومة بتخصيص 10 ملايير دينار، أي ما يعادل ألف مليار سنتيم، فورا، من صندوق الكوارث، لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري، فضلا عن إسكان كل من فقد بيته بالكامل، في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، مع ترميم السكنات المتضررة جزئيا وتعويض العائلات المتضررة، جراء فقدانها للأجهزة والأثاث الضروري للبيت.

كما أمر الرئيس تبون بإعادة ترميم الطرقات والمنشآت، فورا، وتخصيص حافلات نقل للمتمدرسين، بالمناطق التي يتعذر حاليا الترجل فيها نحو المدارس، على أن تعود الحياة لمجراها الطبيعي، في كل المناطق المتضررة خلال أسبوع، على أقصى تقدير. وأمر كذلك بالتعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليومي الوحيد، وذلك على عاتق الدولة، مع تخصيص منحة، فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 20 و30 ألف دينار، إلى غاية إعادة تهيئة موانئ الصيد المتضررة، حيث تدخل هذه الإجراءات ضمن تقاليد الدولة الجزائرية تجاه أبنائها.

وكلف السيد الرئيس كل من وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزيرة التضامن بنقل تعازي السيد رئيس الجمهورية إلى عائلات الضحايا المتوفين.

العمل بنظام الأقطاب القضائية وحماية المسؤولين النزهاء

بخصوص قانون الإجراءات الجزائية، اعتبر رئيس الجمهورية، عقب استماعه لعرض مشروع القانون، أن نظام الأقطاب الوطنية المتخصصة في العدالة، نظام ناجع، أضفى قيمة مضافة على نمط معالجة مختلف القضايا. وأمر بالعمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية، في كل من وهران وقسنطينة وعنابة، كل في اختصاصه. كما أمر السيد الرئيس بأن يتضمن هذا القانون تدقيقا، حول حماية المسؤولين المحليين النزهاء، على أن يتم التوضيح، ضمن مواد القانون، وتحديد فئات المسؤولين المحليين ومُسيّري المؤسسات.

إعداد مشروع قانون يشدد العقوبات على المزورين

أما بخصوص قانون العقوبات، فقد أمر القاضي الأول في البلاد، بالإعداد في غضون شهر على أقصى تقدير، لمشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور، "لمعالجة هذه الظاهرة التي تحولت إلى سلوك مجتمعي خطير، على حساب غالبية الجزائريين النزهاء"، مشددا على ضرورة أن يكون من الأهداف السامية لمشروع هذا القانون، المعالجة العميقة والردعية بأتم معنى الكلمة لكل الاختلالات المجتمعية بهدف تجسيد الشفافية وإقرار المنافسة الحقيقية والنزيهة في كل المجالات وكذا أن يتضمن مشروع قانون التزوير أقصى العقوبات، ضد كل مزور مهما كان، سواء تورط في قضايا كبرى أو صغرى تخص أبسط مناحي الحياة.

وشدد السيد الرئيس، على ضرورة تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال كل الأسلاك الأمنية، علاوة على حماية الأطباء وأعوان السلك الطبي، وتشديد العقوبات أيضا على المعتدين على الأساتذة والمعلمين.

كما أمر الرئيس تبون، بتشديد العقوبات ضد أي شخص أو جماعة منظمة، تستهدف المنشآت القاعدية وخاصة شبكات نهب وسرقة وتخريب الكوابل النحاسية كظاهرة تشهد انتشارا واسعا، تستدعي المواجهة.

إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة كآلية لإشهار الصفقات العمومية

ولدى استعراضه لمشروع القانون الذي يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، أكد رئيس الجمهورية على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع، بمعايير علمية. كما أمر بإدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

تثبيت الإنجليزية.. وتوظيف فوري لحاملي الماجستير والدكتوراه

وأسدى السيد الرئيس خلال الاجتماع، توجيهات عامة للحكومة، تضمنت على وجه الخصوص، فتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية، فورا، للموسم الجامعي 2023 - 2024 بهدف تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة. كما أمر رئيس الجمهورية بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق. وصادق مجلس الوزراء في الاخير على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة - بوشقوف - قالمة - تبسة - جبل العنق - بلاد الهدبة. وقبل اختتام الاجتماع، وعرض السيد وزير الري لاستراتيجية القطاع في استعمال مياه، محطات تصفية المياه، في الري الفلاحي والصناعة، سجّل الوزير أمام مجلس الوزراء، معطيات بارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ 17 ولاية، ناهيك عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية، إثر التساقط الأخير للأمطار.

الاتحاد

خلال مجلس الوزراء ،الرئيس يأمر بـ:

تخصيص 1000 مليار سنتيم لتعويض متضرري التقلبات الجوية

▪▪إسكان كل من فقد بيته بالكامل خلال 48 ساعة

▪▪ تثبيت اللغة الانجليزية - وفتح تخصص أستاذ تعليم ابتدائي

▪▪ توظيف حاملي شهادتي الماجيستير والدكتوراه فورا

ريم/ك

الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضا، منها متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها،حيث أمر رئيس بتخصيص عشرة ملايير دينار لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري و إسكان كل من فقد بيته بالكامل، في مدة لا تتجاوز 48 ساعة الى جانب مشاريع قوانين، تخص قطاعي العدالة والمالية حسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية .

وبعد افتتاح السيد الرئيس للاجتماع وعرض جدول الأعمال قدم السيد الوزير الأول حصيلة الحكومة للأسبوعين الماضيين، ليسدي السيد الرئيس التعليمات والأوامر والتوجيهات التالية - بخصوص عرض وزير الداخلية حول مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة ـ أمر رئيس الجمهورية الحكومة بتخصيص عشرة ملايير دينار، أي ما يعادل ألف مليار سنتيم، فورا، من صندوق الكوارث، لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري ،ـ إسكان كل من فقد بيته بالكامل، في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، مع ترميم السكنات المتضررة جزئيا و- تعويض العائلات المتضررة، جراء فقدانها للأجهزة والأثاث الضروري للبيت.

كما أمر إعادة ترميم الطرقات والمنشآت، فورا، وتخصيص حافلات نقل للمتمدرسين، بالمناطق التي يتعذر حاليا الترجل فيها نحو المدارس، على أن تعود الحياة لمجراها الطبيعي، في كل المناطق المتضررة خلال أسبوع، على أقصى تقدير و أمر السيد رئيس الجمهورية بالتعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليومي الوحيد، وذلك على عاتق الدولة.

هذا وأقرّ السيد الرئيس، تخصيص منحة، فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 20 و30 ألف دينار، إلى غاية إعادة تهيئة موانئ الصيد المتضررة، حيث تدخل هذه الإجراءات ضمن تقاليد الدولة الجزائرية تجاه أبنائها و- تكليف كل من وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزيرة التضامن بنقل تعازي السيد رئيس الجمهورية إلى عائلات الضحايا المتوفين.

العمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية

وبخصوص قانون الإجراءات الجزائية عتبر السيد الرئيس، عقب استماعه لعرض مشروع القانون، أن نظام الأقطاب الوطنية المتخصصة في العدالة، نظام ناجع، أضفى قيمة مضافة على نمط معالجة مختلف القضايا و- أمر السيد الرئيس بالعمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية، في كل من وهران وقسنطينة وعنابة، كل في اختصاصه و- أمر السيد الرئيس بأن يتضمن هذا القانون تدقيقا، حول حماية المسؤولين المحليين النزهاء كما طالب ـ أن يتم التوضيح، ضمن مواد القانون، وتحديد فئات المسؤولين المحليين ومُسيّري المؤسسات.

مع تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال كل الأسلاك الأمنية.

وبخصوص قانون العقوبات ـ أمر السيد رئيس الجمهورية، بالإعداد في غضون شهر على أقصى تقدير، لمشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور، لمعالجة هذه الظاهرة التي تحولت إلى سلوك مجتمعي خطير، على حساب غالبية الجزائريين النزهاء و- أن يكون من الأهداف السامية لمشروع هذا القانون، المعالجة العميقة والردعية بأتم معنى الكلمة لكل الاختلالات المجتمعية بهدف تجسيد الشفافية وإقرار المنافسة الحقيقية والنزيهة في كل المجالات كما أمر أن يتضمن مشروع قانون التزوير أقصى العقوبات، ضد كل مزور مهما كان، سواء تورط في قضايا كبرى أو صغرى تخص أبسط مناحي الحياة و- شدّد السيد الرئيس، أيضا، على ضرورة تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال كل الأسلاك الأمنية ـ علاوة على حماية الأطباء وأعوان السلك الطبي، أمر بتشديد العقوبات أيضا على المعتدين على الأساتذة والمعلمين و- تشديد العقوبات ضد أي شخص أو جماعة منظمة، تستهدف المنشآت القاعدية وخاصة شبكات نهب وسرقة وتخريب الكوابل النحاسية كظاهرة تشهد انتشارا واسعا، تستدعي المواجهة.

إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة كآلية جديدة لإشهار

وبخصوص مشروع قانون يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية أكد السيد الرئيس على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع، بمعايير علمية و إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

فتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية

وبهدف تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة، أمر السيد الرئيس بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية، فورا، للموسم الجامعي 2023 ـ 2024 ـ أمر السيد الرئيس بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق. كما صادق مجلس الوزراء على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة ـ بوشقوف ـ قالمة ـ تبسة ـ جبل العنق ـ بلاد الهدبة وقبل اختتام الاجتماع، وعرض السيد وزير الري لاستراتيجية القطاع في استعمال مياه، محطات تصفية المياه، في الري الفلاحي والصناعة، سجّل الوزير أمام مجلس الوزراء، معطيات بارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ 17 ولاية، ناهيك عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية، إثر التساقط الأخير للأمطار.

الحوار
يومية وطنية مستقلة

في اجتماع مجلس الوزراء ..الرئيس تبون يأمر:

1000 مليار سنتيم لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية

- إنهاء عملية التعويض نهاية الأسبوع
- إسكان كل من فقد بيته بالكامل في مدة لا تتجاوز 48 ساعة
- تخصيص منحة للصيادين المتضررين
- تسليط أقصى العقوبات ضد كل مزور مهما كان
- فتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية فورا
- توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه فورا
- ارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ 17 ولاية

ترأس، أمس، عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضا، منها متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها، ومشاريع قوانين، تخص قطاعي العدالة والمالية.

سعيد. ب

بعد افتتاح الرئيس للاجتماع وعرض جدول الأعمال قدم الوزير الأول حصيلة الحكومة للأسبوعين الماضيين، ليسدي الرئيس التعليمات والأوامر والتوجيهات، فبخصوص عرض وزير الداخلية حول مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، أمر رئيس الجمهورية الحكومة بتخصيص عشرة ملايير دينار، أي ما يعادل ألف مليار سنتيم، فورا، من صندوق الكوارث، لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري، كما إسكان كل من فقد بيته بالكامل، في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، مع ترميم السكنات المتضررة جزئيا، مع تعويض العائلات المتضررة، جراء فقدانها للأجهزة والأثاث الضروري للبيت.

وأمر الرئيس بإعادة ترميم الطرقات والمنشآت، فورا، وتخصيص حافلات نقل للمتمدرسين، بالمناطق التي يتعذر حاليا الترجل فيها نحو المدارس، على أن تعود الحياة لمجراها الطبيعي، في كل المناطق المتضررة خلال أسبوع، على أقصى تقدير.

وأمر رئيس الجمهورية بالتعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليومي الوحيد، وذلك على عاتق الدولة.

وأقر الرئيس، تخصيص منحة، فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 20 و30 ألف دينار، إلى غاية إعادة تهيئة موانئ الصيد المتضررة، حيث تدخل هذه الإجراءات ضمن تقاليد الدولة الجزائرية تجاه أبنائها. وكلف رئيس الجمهورية كل من وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزيرة التضامن بنقل تعازي رئيس الجمهورية إلى عائلات الضحايا المتوفين.

وبخصوص قانون الإجراءات الجزائية اعتبر الرئيس، عقب استماعه لعرض مشروع القانون، أن نظام الأقطاب الوطنية المتخصصة في العدالة، نظام ناجع، أضفى قيمة مضافة على نمط معالجة مختلف القضايا، حيث أمر الرئيس بالعمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية، في كل من وهران وقسنطينة وعنابة، كل في اختصاصه، كما أمر الرئيس بأن يتضمن هذا القانون تدقيقا، حول حماية المسؤولين المحليين النزهاء، على أن يتم التوضيح، ضمن مواد القانون، وتحديد فئات المسؤولين المحليين ومُسيّري المؤسسات.

وبخصوص قانون العقوبات أمر رئيس الجمهورية، بالإعداد في غضون شهر على أقصى تقدير، لمشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور، لمعالجة هذه الظاهرة التي تحولت إلى سلوك مجتمعي خطير، على حساب غالبية الجزائريين النزهاء، على أن يكون من الأهداف السامية لمشروع هذا القانون، المعالجة المميقة والردعية بأتم معنى الكلمة لكل الاختلالات المجتمعية بهدف تجسيد الشفافية وإقرار المنافسة الحقيقية والنزيهة في كل المجالات، كما أن يتضمن مشروع قانون التزوير أقصى العقوبات، ضد كل مزور مهما كان، سواء تورط في قضايا كبرى أو صغرى تخص أبسط مناحي الحياة.

وشدّد الرئيس، أيضا، على ضرورة تسليط

أقصى العقوبات على الممتدين على رجال كل الأسلاك الأمنية، علاوة على حماية الأطباء وأعوان السلك الطبي، وأمر بتشديد العقوبات أيضا على الممتدين على الأساتذة والمعلمين، مع تشديد العقوبات ضد أي شخص أو جماعة منظمة، تستهدف المنشآت القاعدية وخاصة شبكات نهب وسرقة وتخريب الكوابل النحاسية كظاهرة تشهد انتشارا واسعا، تستدعي المواجهة.

وبخصوص مشروع قانون يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، أكد الرئيس على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع، بمعايير علمية، مع إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

وبهدف تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة، أمر الرئيس بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية، فورا، للموسم الجامعي 2023-2024.

وأمر الرئيس بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق.

كما صادق مجلس الوزراء على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة- بوشقوف- قالمة- تبسة- جبل العنق- بلاد الهدبة.

وقبل اختتام الاجتماع، وعرض وزير الري لاستراتيجية القطاع في استعمال مياه، محطات تصفية المياه، في الري الفلاحي والصناعة، سجل الوزير أمام مجلس الوزراء، معطيات بارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ 17 ولاية، ناهيك عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية، إثر التساقط الأخير للأمطار.

النصر
ANNASR
يومية كل القطر

رئيس الجمهورية يقرر خلال اجتماع مجلس الوزراء أمس

تخصيص 1000 مليار للتكفل بمخلفات التقلبات الجوية

● إعادة إسكان المتضررين في 48 ساعة وترميم المساكن وتعويض العائلات التي فقدت أثاثها

أمر رئيس الجمهورية السيد، عبد المجيد تبون، بتخصيص 10 ملايير دينار للتكفل بكل مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة التي ضربت عدة ولايات من الوطن، و أعطى تعليمات بالتعويض الفوري لكل فئات المتضررين دون استثناء قبل نهاية الأسبوع الجاري.

ترأس السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني ، أمس اجتماعا لمجلس الوزراء، خصص لدراسة عدة ملفات، منها مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة التي ضربت عدة ولايات من القطر الوطني.

وبهذا الخصوص ومن أجل تكفل أمثل وسريع بكل ضحايا هذه الاضطرابات الجوية، أمر رئيس الجمهورية الحكومة بتخصيص 10 ملايير دينار، أي ما يعادل 1000 مليار سنتيم فورا من صندوق الكوارث، لتعويض ضحايا مخلفات هذه التقلبات الجوية على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري.

و في هذا الإطار أعطى رئيس الجمهورية تعليمات بإعادة إسكان كل من فقد بيته بالكامل في مدة لا تتجاوز 48 ساعة مع ترميم السكنات المتضررة جزئيا، وتعويض العائلات المتضررة التي فقدت الأجهزة والأثاث الضروري للبيت. ومن مخرجات مجلس الوزراء في هذا الصدد أيضا إعادة ترميم الطرق والمنشآت فورا، وتخصيص حافلات لنقل التلاميذ المتمدرسين بالمناطق التي يتعذر في الوقت الحالي الترجل فيها نحو المدارس. وشدد الرئيس تبون دائما في نفس الإطار على ضرورة أن تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي في كل المناطق المتضررة خلال أسبوع واحد على أقصى تقدير.

ودائما في إطار تعويض ضحايا التقلبات الجوية الأخيرة أمر رئيس الجمهورية كذلك بالتعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليومي الوحيد وأن يكون ذلك على عاتق الدولة، و في نفس الوقت أقر الرئيس تخصيص منحة للصيادين المتضررين بقيمة تتراوح بين 20 إلى 30 ألف دينار تصرف فورا إلى غاية إعادة تهيئة الموانئ التي تضررت، مؤكدا أن هذه الإجراءات تدخل ضمن تقاليد الدولة الجزائرية اتجاه أبنائها.

وتم تكليف كلا من وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، ووزيرة التضامن الوطني وقضايا الأسرة بنقل تعازي رئيس الجمهورية إلى عائلات الضحايا المتوفين جراء هذه الاضطرابات الجوية.

وكانت الاضطرابات الجوية والأمطار الغزيرة التي تساقطت بقوة على عدد من ولايات الوطن نهاية الأسبوع الماضي قد خلفت ضحيتين، رجل في ولاية تيبازة وطفلة بولاية قالمة، فضلا عن خسائر مادية معتبرة خاصة بولاية بولاية تيبازة. وكانت بلديات ودوائر القليعة، الدواودة وفوكة الأكثر تضررا من هذه التقلبات الجوية، حيث غزت مياه الأمطار العديد من الأحياء والمنازل وتسببت في انجراف التربة وسقوط وتضرر بعض المنازل بشكل كبير، كما تضررت طرق وأحياء بكاملها.

و سجلت مصالح الحماية المدنية تضرر العديد من المركبات التي جرفتها المياه، وسقوط أشجار، و أعمدة كهربائية، وغمرت المياه محالا تجارية، و قد تدخلت العديد من وحدات الحماية المدنية لإنقاذ أشخاص عالقين حاصرتهم المياه، كما وقع في قالمة حيث حاصرت مياه أحد الوديان حوالي 28 رعية أفريقية تدخلت الحماية المدنية لإنقاذهم، كما تضررت أيضا عدة موانئ للصيد البحري على غرار ميناء بوهارون بولاية تيبازة.

وتعد ولايات تيبازة، الجزائر العاصمة، قالمة، تبسة ميلة، وقسنطينة من أكبر الولايات المتضررة من هذه الاضطرابات الجوية التي عرفتها البلاد نهاية الأسبوع الماضي.

ومباشرة بعد وقوع هذه الكارثة الطبيعية تجندت السلطات العمومية بقوة من أجل التكفل بالضحايا وإزالة الاتربة والأوحال، وإعادة فتح الطرق، وتصليح شبكات الكهرباء والهاتف وغيرها، وقد جندت لذلك فرقا متعددة من ولايات مجاورة للولايات المتضررة، حتى تتمكن من التكفل بأقصى سرعة ممكنة بكل الضحايا. كما عمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى إنشاء خلية خاصة على مستواها للمتابعة والتدخل، وأعطت تعليمات صارمة لجميع الولاة من أجل العمل ليل نهار لإزالة كل مخلفات هذه الكارثة الطبيعية.

كما تجندت قطاعات أخرى بدورها على غرار التضامن الوطني والأسرة، والهلال الأحمر الجزائري في نفس الاتجاه للمساهمة في التخفيف من آثار التساقطات المطرية الكبيرة التي عرفتها البلاد.

إلياس -ب

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

تثبيت تدريسها في السنة الثالثة

فتح تخصص أستاذ ابتدائي للغة الانجليزية في الجامعات

أمر، أمس الأحد، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الانجليزية ابتداء من الموسم الجامعي القادم.

وأسدى رئيس الجمهورية تعليمات إلى الحكومة، خلال ترؤسه أمس لاجتماع مجلس الوزراء بحسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية، يقضي بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية، فورا، بالمدارس العليا للموسم الجامعي 2023 - 2024، وذلك بهدف تثبيت تدريس اللغة الانجليزية ابتداء من السنة الثالثة ابتدائي.

زيادة على ذلك فقد أمر الرئيس تبون بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق.

كما صادق مجلس الوزراء على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة - بوشقوف - قالمة - تبسة - جبل العنق - بلاد الهدبة.

أما بخصوص ملف الصفقات العمومية فقد أكد رئيس الجمهورية على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع، بمعايير علمية، كما أسدى تعليمات تقضي بإدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

وخلال اجتماع مجلس الوزراء، عرض وزير الري استراتيجية القطاع في استعمال مياه محطات تصفية المياه، في الري الفلاحي والصناعة، مع التنويه بتسجيل ارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ 17 ولاية، ناهيك عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية، إثر التساقط الأخير للأمطار.

ع.ب

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

خلال اجتماع مجلس الوزراء.. الرئيس تبون يقرر بصفة عاجلة:

1000 مليار لتعويض المتضررين من التقلبات الجوية

●الانتهاء من كل عمليات التعويض قبل نهاية الأسبوع الجاري ●أمر رئاسي بإسكان كل من فقد بيته بالكامل خلال 48 ساعة ● تعويض العائلات المتضررة جراء فقدانها للأجهزة وأثاث البيت ●إعادة ترميم الطرقات والمنشآت فورا وحافلات نقل للمتمدرسين ●تعويض فوري على عاتق الدولة للصيادين الذين فقدوا قواربهم

أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الأحد، بتخصيص 1000 مليار سنتيم من صندوق الكوارث لتعويض متضرري التقلبات الجوية الأخيرة على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري، فيما منح مهلة مدتها 48 ساعة لاسكان كل من فقد بيته بالكامل، إلى جانب الترميم الفوري للطرق والمنشآت المتضررة.

سفيان. ع

ترأس الرئيس عبد المجيد تبون، الأحد، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضا، منها متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها، ومشاريع قوانين، تخص قطاعي العدالة والمالية.

وأمر رئيس الجمهورية الحكومة بتخصيص عشرة ملايير دينار، أي ما يعادل ألف مليار سنتيم، فورا، من صندوق الكوارث، لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري، مع إسكان كل من فقد بيته بالكامل، في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، مع ترميم السكنات المتضررة جزئيا وتعويض العائلات المتضررة، جراء فقدانها للأجهزة والأثاث الضروري للبيت.

كما أمر الرئيس بإعادة ترميم الطرقات والمنشآت، فورا، وتخصيص حافلات نقل للمتمدرسين، بالمناطق التي يتعذر حاليا الترجل فيها نحو المدارس، على أن تعود الحياة لمجراها الطبيعي، في كل المناطق المتضررة خلال أسبوع، على أقصى تقدير، مع التعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليومي الوحيد، وذلك على عاتق الدولة.

هذا، وأقر الرئيس تخصيص منحة فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 20 و30 ألف دينار، إلى غاية إعادة تهيئة موانئ الصيد المتضررة، حيث تدخل هذه الإجراءات ضمن تقاليد الدولة الجزائرية تجاه أبنائها.

ومن جهة أخرى، وبخصوص قانون الإجراءات الجزائية، اعتبر الرئيس أن نظام الأقطاب الوطنية المتخصصة في العدالة، نظام ناجع، أضفى قيمة مضافة على نمط معالجة مختلف القضايا، آمرا بالعمل به في كل من وهران وقسنطينة وعنابة، كل في اختصاصه، وأن يتضمن هذا القانون تدقيقا، حول حماية المسؤولين المحليين النزهاء وتحديد فئات المسؤولين المحليين ومُسيّري المؤسسات.

وبشأن قانون العقوبات، أمر رئيس الجمهورية، بالإعداد في غضون شهر على أقصى تقدير، لمشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور، لمعالجة هذه الظاهرة التي تحولت إلى سلوك مجتمعي خطير، على حساب غالبية الجزائريين النزهاء وأن يتضمن أقصى العقوبات، ضد كل مزور مهما كان، سواء تورط في قضايا كبرى أو صغرى تخص أبسط مناحي الحياة، مشددا أيضا، على ضرورة تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال كل الأسلاك الأمنية، علاوة على حماية الأطباء وأعوان السلك الطبي، كما أمر بتشديد العقوبات أيضا على المعتدين على الأساتذة والمعلمين، وضد أي شخص أو جماعة منظمة، تستهدف المنشآت القاعدية وخاصة شبكات نهب وسرقة وتخريب الكوابل النحاسية كظاهرة تشهد انتشارا واسعا، تستدعي المواجهة.

وعن مشروع قانون يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، أكد الرئيس على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع، بمعايير علمية، مع إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

وفي باب التوجيهات العامة، وبهدف تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة، أمر الرئيس بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية، فورا، للموسم الجامعي 2023 - 2024.

كما أمر كذلك بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق.

وصادق مجلس الوزراء على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة - بوشقوف - قالمة - تبسة - جبل العنق - بلاد الهدبة.

ومن جانب آخر، سجّل وزير الري الوزير معطيات بارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ17 ولاية، فضلا عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية، إثر التساقط الأخير للأمطار.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الرئيس تبون يأمر بترميم وإسكان فوري وإعانات للصيادين

1000 مليار تعويضات للمتضررين من الفيضانات

- **إسكان كل من فقد بيته بالكامل في مدة لا تتجاوز 48 ساعة**
- **التعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد**
- **تضمين مشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور أقصى العقوبات**
- **تشديد العقوبات ضد من يستهدف المنشآت القاعدية وخاصة سرقة الكوابل النحاسية**

أمر رئيس الجمهورية الحكومة بتخصيص 10 ملايير دينار، أي ما يعادل ألف مليار سنتيم، فورا من صندوق الكوارث لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري، وإسكان كل من فقد بيته بالكامل في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، مع ترميم السكنات المتضررة جزئيا.

لزهر فضيل

● قرارات الرئيس عبد المجيد تبون أعلن عنها خلال ترؤسه أمس اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها، ومشاريع قوانين تخص قطاعي العدالة والمالية.

فبعد عرض جدول الأعمال، قدم الوزير الأول حصيلة الحكومة للأسبوعين الماضيين، ثم عرض قدمه وزير الداخلية حول مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، ليصدر الرئيس تبون حزمة من القرارات، حيث أمر بتعويض العائلات المتضررة جراء فقدانها للأجهزة والأثاث الضروري للبيت، وإعادة ترميم الطرقات والمنشآت فورا، وتخصيص حافلات نقل للمتمدرسين بالمناطق التي يتعذر حاليا الترجل فيها نحو المدارس، على أن تعود الحياة لمجراها الطبيعي في كل المناطق المتضررة خلال أسبوع على أقصى تقدير.

تخصيص منحة فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 20 و30 ألف دينار

كما أمر رئيس الجمهورية بالتعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليومي الوحيد، وذلك على عاتق الدولة. وحسب ما أورده بيان لمجلس الوزراء، فقد أقر تبون، في نفس السياق، تخصيص منحة فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 20 و30 ألف دينار، إلى غاية إعادة تهيئة موانئ الصيد المتضررة، حيث تدخل هذه الإجراءات ضمن تقاليد الدولة الجزائرية تجاه أبنائها. وكُلف كل من وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزيرة التضامن بنقل تعازي السيد رئيس الجمهورية إلى عائلات الضحايا المتوفين، حسب بيان مجلس الوزراء.

العمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية في كل من وهران وقسنطينة وعنابة

من جهة ثانية، وبخصوص قانون الإجراءات الجزائية، اعتبر الرئيس، عقب استماعه لعرض مشروع القانون، أن نظام الأقطاب الوطنية المتخصصة في العدالة نظام ناجع، أضفى قيمة مضافة على نمط معالجة مختلف القضايا. وبناء على ذلك، أمر بالعمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية في كل من وهران وقسنطينة وعنابة، كل في اختصاصه. كما أمر بأن يتضمن هذا القانون تدقيقا حول حماية المسؤولين المحليين النزهاء، وأن يتم التوضيح ضمن مواد القانون وتحديد فئات المسؤولين المحليين ومُسيّري المؤسسات.

النقطة الثالثة التي تناولها مجلس الوزراء تخص قانون العقوبات، حيث أمر تبون بالإعداد، في غضون شهر على أقصى تقدير، لمشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور، لمعالجة هذه الظاهرة التي تحولت إلى سلوك مجتمعي خطير، على حساب غالبية الجزائريين النزهاء، على أن يكون من الأهداف السامية لمشروع هذا القانون المعالجة العميقة والردعية بأتم معنى الكلمة لكل الاختلالات المجتمعية، بهدف تجسيد الشفافية وإقرار المنافسة الحقيقية والنزيهة في كل المجالات.

تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال الأمن والأساتذة والمعلمين

كما أمر بأن يتضمن مشروع قانون التزوير أقصى العقوبات ضد كل مزوّر مهما كان، سواء تورط في قضايا كبرى أو صغرى تخص أبسط مناحي الحياة، مشددا على ضرورة تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال كل الأسلاك الأمنية. وفي نفس الإطار، أمر بحماية الأطباء وأعوان السلك الطبي، وبتشديد العقوبات أيضا على المعتدين على الأساتذة والمعلمين.

وأكد الرئيس تبون كذلك على تشديد العقوبات ضد أي شخص أو جماعة منظمة تستهدف المنشآت القاعدية، وخاصة شبكات نهب وسرقة وتخريب الكوابل النحاسية كظاهرة تشهد انتشارا واسعا، تستدعي المواجهة.

أما بخصوص مشروع القانون الذي يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، فأكد رئيس الجمهورية على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع بمعايير علمية. وأسدى تعليمات بإدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

فتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية فورا

وضمن التوجيهات العامة، أمر الرئيس بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية فورا للموسم الجامعي 2023-2024، وهذا بهدف تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة، كما أمر بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق.

في سياق آخر، صادق مجلس الوزراء على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة - بوشقوف - قالمة - تبسة - جبل العنق - بلاد الهدبة.

وعرض وزير الري، من جهته، استراتيجية القطاع في استعمال مياه محطات تصفية المياه في الري الفلاحي والصناعة. كما قدم الوزير معطيات بارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ17 ولاية، فضلا عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية إثر التساقط الأخير للأمطار. ل. ف

الأولى
الاقتصادية

رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون يأمر بصرفها خلال أسبوع

1000 مليار سنتيم تعويضا للمتضررين من الفيضانات

أمر رئيس الجمهورية بتخصيص 1000 مليار سنتيم كتعويضات للمتضررين من الفيضانات، التي مست عددا من ولايات الوطن خلال الأسبوع الماضي، كما أمر رئيس الجمهورية، بصرف التعويضات لفائدة الصيادين في الموانىء التي تضررت من التقلبات الجوية الأخيرة، مشددا لا على ان تتم عمليات التعويض خلال أجل أقصاه أسبوع، و بإسكان المتضررين الذين تضررت منازلهم خلال 48 ساعة من صدور بيان مجلس الوزراء.

■ ن.و

رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ترأس أمس اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضا، منها متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها، ومشاريع قوانين تخص قطاعي العدالة، المالية حسب بيان لرئاسة الجمهورية.

وأمر رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء، علاوة على تخصيص مبلغ 10 ملايير دينار جزائري (1000 مليار سنتيم) من صندوق الكوارث، لتعويض المتضررين من الفيضانات الأخيرة، بإسكان كل المواطنين الذين تضررت بيوتهم بفعل التقلبات الجوية الأخيرة،، خلال أجل أقصاه 48 ساعة من صدور بيان مجلس الوزراء، وأمر الرئيس تبون في هذا الخصوص بإسكان كل من فقد بيته خلال التقلبات الجوية، وبتعويض فوري للصيادين الذين فقدوا قوارب الصيد، وتمدد رئيس الجمهورية على أن ينم الانتهاء من كل عمليات التعويض خلال نهاية الأسبوع الجاري، و تخصيص حافلات لنقل المتمدرسين في المناطق التي مستها الفيضانات، كما أمر بترميم الطرقات و المنشآت المتضررة جراء سوء الأحوال الجوية. كما أمر رئيس الجمهورية وزير الداخلية بنقل تعازيه لأسر ضحايا التقلبات الجوية الأخيرة.وفق ما أورد بيان لرئاسة الجمهورية جاء فيه أيضا أن رئيس الجمهورية

أمر السيد رئيس الجمهورية بالتعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليوسي الوحيد، وذلك على عاتق الدولة. وأقر تخصيص منحة، فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 20 و30 ألف دينار، إلى غاية إعادة تهيئة موانئ الصيد المتضررة، حيث تدخل هذه الإجراءات ضمن تقاليد الدولة الجزائرية تجاه أبنائها. وبخصوص مشروع قانون يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، أكد الرئيس على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع، بمعايير علمية و بإدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

و أسدى الرئيس خلال الاجتماع توجيهات عامة، بهدف تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة، أمر السيد الرئيس بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنكليزية، فورا، للموسم الجامعي 2023 - 2024. وأمر السيد الرئيس بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق.

كما صادق مجلس الوزراء على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة - بوشقوف - قالمة - تبسة - جبل العنق - بلاد الهدبة.

وقبل اختتام الاجتماع، وعرض السيد وزير الري لاستراتيجية القطاع في استعمال مياه، محطات تصفية المياه، في الري الفلاحي والصناعة، سجّل الوزير أمام مجلس الوزراء، معطيات بارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ 17 ولاية، ناهيك عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية، إثر التساقط الأخير للأمطار.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

خلال اجتماع مجلس الوزراء، الرئيس تبون يتخذ قرارات هامة

تخصيص ألف مليار لتعويض المتضررين من التقلبات الجوية

- تثبيت اللغة الانجليزية من السنة الثالثة ابتدائي
- الإسراع في توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه*
- تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال كل الأسلاك الأمنية.
- تشديد العقوبات على المعتدين على الأساتذة والمعلمين

ترأس رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، عبد المجيد تبون، أمس الأحد، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضا، منها متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها، ومشاريع قوانين، تخص قطاعي العدالة والمالية، هذا نصه الكامل:

«ترأس، اليوم، السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضا، منها متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها، ومشاريع قوانين، تخص قطاعي العدالة والمالية.

بعد افتتاح السيد الرئيس للاجتماع وعرض جدول الأعمال قدم السيد الوزير الأول حصيلة الحكومة للأسبوعين الماضيين، ليسدي السيد الرئيس التعليمات والأوامر والتوجيهات التالية:

1- بخصوص عرض وزير الداخلية حول مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة:

- أمر رئيس الجمهورية الحكومة بتخصيص عشرة ملايير دينار، أي ما يعادل ألف مليار سنتيم، فورا، من صندوق الكوارث، لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري.
- إسكان كل من فقد بيته بالكامل، في مدة لا تتجاوز 84 ساعة، مع ترميم السكنات المتضررة جزئيا.
- تعويض العائلات المتضررة، جراء فقدانها للأجهزة والأثاث الضروري للبيت.
- إعادة ترميم الطرقات والمنشآت، فورا، وتخصيص حافلات نقل للمتمدرسين، بالمناطق التي يتعذر حاليا الترجل فيها نحو المدارس، على أن تعود الحياة لمجراها الطبيعي، في كل المناطق المتضررة خلال أسبوع، على أقصى تقدير.
- أمر السيد رئيس الجمهورية بالتعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليومي الوحيد، وذلك على عاتق الدولة.
- أقر السيد الرئيس، تخصيص منحة، فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 02 و03 ألف دينار، إلى غاية إعادة تهيئة موانئ الصيد المتضررة، حيث تدخل هذه الإجراءات ضمن تقاليد الدولة الجزائرية تجاه أبنائها.
- تكليف كل من وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزيرة التضامن بنقل تعازي السيد رئيس الجمهورية إلى عائلات الضحايا المتوفين.

2- بخصوص قانون الإجراءات الجزائية:

اعتبر السيد الرئيس، عقب استماعه لعرض مشروع القانون، أن نظام الأقطاب الوطنية المتخصصة في العدالة، نظام ناجع، أضفى قيمة مضافة على نمط معالجة مختلف القضايا.

- أمر السيد الرئيس بالعمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية، في كل من وهران وقسنطينة وعنابة، كل في اختصاصه.
- أمر السيد الرئيس بأن يتضمن هذا القانون تدقيقا، حول حماية المسؤولين المحليين النزهاء.
- أن يتم التوضيح، ضمن مواد القانون، وتحديد فئات المسؤولين المحليين ومُسيّري المؤسسات.

3- بخصوص قانون العقوبات:

- أمر السيد رئيس الجمهورية، بالإعداد في غضون شهر على أقصى تقدير، لمشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور، لمعالجة هذه الظاهرة التي تحولت إلى سلوك مجتمعي خطير، على حساب غالبية الجزائريين النزهاء.
- أن يكون من الأهداف السامية لمشروع هذا القانون، المعالجة العميقة والردعية بأتم معنى الكلمة لكل الاختلالات المجتمعية بهدف تجسيد الشفافية وإقرار المنافسة الحقيقية والنزيهة في كل المجالات.
- أن يتضمن مشروع قانون التزوير أقصى العقوبات، ضد كل مزور مهما كان، سواء تورط في قضايا كبرى أو صغرى تخص أبسط مناحي الحياة.
- شدّد السيد الرئيس، أيضا، على ضرورة تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال كل الأسلاك الأمنية.
- علاوة على حماية الأطباء وأعوان السلك الطبي، أمر بتشديد العقوبات أيضا على المعتدين على الأساتذة والمعلمين.
- تشديد العقوبات ضد أي شخص أو جماعة منظمة، تستهدف المنشآت القاعدية وخاصة شبكات نهب وسرقة وتخريب الكوابل النحاسية كظاهرة تشهد انتشارا واسعا، تستدعي المواجهة.

4-بخصوص مشروع قانون يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية:

- أكد السيد الرئيس على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع، بمعايير علمية.
- إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

توجيهات عامة:

- بهدف تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة، أمر السيد الرئيس بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية، فورا، للموسم الجامعي 3202 - 4202.
- أمر السيد الرئيس بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق.
- كما صادق مجلس الوزراء على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة - بوشقوف - قالمة - تبسة - جبل العنق - بلاد الهدبة.

وقبل اختتام الاجتماع، وعرض السيد وزير الري لاستراتيجية القطاع في استعمال مياه، محطات تصفية المياه، في الري الفلاحي والصناعة، سجّل الوزير أمام مجلس الوزراء، معطيات بارتفاع منسوب مياه 92 سدا بـ 71 ولاية، ناهيك عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية، إثر التساقط الأخير للأمطار.»

الفجر

كلف وزير الداخلية ووزيرة التضامن بنقل تعازيه إلى عائلات الضحايا المتوفين، الرئيس تبون يقرر :

تخصيص ألف مليار سنتيم لتعويض ضحايا التقلبات الجوية فورا

■ إسكان كل من فقد بيته بالكامل وترميم السكنات المتضررة وتعويض الاثاث الضروري
■ تخصيص حافلات نقل للمتمدرسين بالمناطق التي يتعذر حاليا الترجل فيها نحو المدارس
■ تعويض الصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد وتخصيص منحة بين 20 و30 ألف دينار
■ أمر بتضمين القانون قانون الإجراءات الجزائية تدقيقا حول حماية المسؤولين المحليين النزهاء.
■ تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال الأسلاك الأمنية والمعلمين والأطباء وأعوان السلك الطبي.
■ إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية
■ تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية في الابتدائي والتوظيف الفوري حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه

ترأس، السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، أمس الأحد، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضا، منها متابعة مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة والتدابير المتخذة بشأنها، ومشاريع قوانين، تخص قطاعي العدالة والمالية.

■ ق.و/ر.م

■ وبعد افتتاح السيد الرئيس للاجتماع وعرض جدول الأعمال قدم السيد الوزير الأول حصيلة الحكومة للأسبوعين الماضيين، ليسدي السيد الرئيس التعليمات والأوامر والتوجيهات التالية:

أ- بخصوص عرض وزير الداخلية حول مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة:

- أمر رئيس الجمهورية الحكومة بتخصيص عشرة ملايير دينار، أي ما يعادل ألف مليار سنتيم، فورا، من صندوق الكوارث، لتعويض ضحايا مخلفات التقلبات الجوية الأخيرة، على أن ينتهي التعويض نهاية الأسبوع الجاري.
- إسكان كل من فقد بيته بالكامل، في مدة لا تتجاوز 48 ساعة، مع ترميم السكنات المتضررة جزئيا.
- تعويض العائلات المتضررة، جراء فقدانها للأجهزة والاثاث الضروري للبيت.
- إعادة ترميم الطرقات والمنشآت، فورا، وتخصيص حافلات نقل للمتمدرسين، بالمناطق التي يتعذر حاليا الترجل فيها نحو المدارس، على أن تعود الحياة لمجراها الطبيعي، في كل المناطق المتضررة خلال أسبوع، على أقصى تقدير.
- أمر السيد رئيس الجمهورية بالتعويض الفوري للصيادين الذين فقدوا قوارب وسفن الصيد، التي تعد مصدر رزقهم اليومي الوحيد، وذلك على عاتق الدولة.
- أقر السيد الرئيس، تخصيص منحة، فورا للصيادين المتضررين تكون ما بين 20 و30 ألف دينار، إلى غاية إعادة تهيئة موانئ الصيد المتضررة، حيث تدخل هذه الإجراءات ضمن تقاليد الدولة الجزائرية تجاه أبنائها.
- تكليف كل من وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزيرة التضامن بنقل تعازي السيد رئيس الجمهورية إلى عائلات الضحايا المتوفين.

ب- بخصوص قانون الإجراءات الجزائية:

اعتبر السيد الرئيس، عقب استماعه لعرض مشروع القانون، أن نظام الأقطاب الوطنية المتخصصة في العدالة، نظام ناجع، أضفى قيمة مضافة على نمط معالجة مختلف القضايا.
- أمر السيد الرئيس بالعمل بنظام الأقطاب الوطنية القضائية، في كل من وهران وقسنطينة وعنابة، كل في اختصاصه.
- أمر السيد الرئيس بأن يتضمن هذا القانون تدقيقا حول حماية المسؤولين المحليين النزهاء.
- أن يتم التوضيح، ضمن مواد القانون، وتحديد فئات المسؤولين المحليين ومُسيّري المؤسسات.

ج- بخصوص قانون العقوبات:

- أمر السيد رئيس الجمهورية، بالإعداد في غضون شهر على أقصى تقدير، لمشروع قانون حول التزوير واستعمال المزور، لمعالجة هذه الظاهرة التي تحولت إلى سلوك مجتمعي خطير، على حساب غالبية الجزائريين النزهاء.
- أن يكون من الأهداف السامية لمشروع هذا القانون، المعالجة العميقة والردعية بأتم معنى الكلمة لكل الاختلالات المجتمعية بهدف تجسيد الشفافية وإقرار المنافسة الحقيقية والنزيهة في كل المجالات.
- أن يتضمن مشروع قانون التزوير أقصى العقوبات، ضد كل مزور مهما كان، سواء تورط في قضايا كبرى أو صغرى تخص أبسط مناحي الحياة.
- شدّد السيد الرئيس، أيضا، على ضرورة تسليط أقصى العقوبات على المعتدين على رجال الأسلاك الأمنية.
- علاوة على حماية الأطباء وأعوان السلك الطبي، أمر بتشديد العقوبات أيضا على المعتدين على الأساتذة والمعلمين.
- تشديد العقوبات ضد أي شخص أو جماعة منظمة، تستهدف المنشآت القاعدية وخاصة شبكات نهب وسرقة وتخريب الكوابل النحاسية كظاهرة تشهد انتشارا واسعا، تستدعي المواجهة.

د- بخصوص مشروع قانون يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية:

- أكد السيد الرئيس على أهمية التكوين في هذا المجال، مبرزا ضرورة الإعداد لدراسات دقيقة لمختلف المشاريع، بمعايير علمية.
- إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به.

+ توجيهات عامة:

- بهدف تثبيت تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة، أمر السيد الرئيس بفتح تخصص أستاذ التعليم الابتدائي للغة الإنجليزية بالمدارس العليا، فورا، للموسم الجامعي 2023 - 2024.
- أمر السيد الرئيس بالتوظيف فورا لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفق مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المصادق عليه في مجلس الوزراء السابق.
- كما صادق مجلس الوزراء على عرض وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لإنجاز خط السكك الحديدية المنجمية عنابة - بوشقوف - قالمة - تبسة - جبل العنق - بلاد الهدبة. وقبل اختتام الاجتماع، وعرض السيد وزير الري لاستراتيجية القطاع في استعمال مياه، محطات تصفية المياه، في الري الفلاحي والصناعة، سجّل الوزير أمام مجلس الوزراء، معطيات بارتفاع منسوب مياه 29 سدا بـ 17 ولاية، ناهيك عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض المناطق الداخلية، إثر التساقط الأخير للأمطار.

Horizons

CONSEIL DES MINISTRES

Affectation de 10 milliards de dinars aux sinistrés des intempéries

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE, CHEF SUPRÊME DES FORCES ARMÉES, MINISTRE DE LA DÉFENSE NATIONALE, ABDELMADJID TEBBOUNE, a présidé, hier, une réunion du Conseil des ministres consacrée à la présentation d'exposés sur le suivi des répercussions des récentes intempéries et les mesures prises à cet effet, ainsi que des projets de loi concernant les secteurs de la Justice et des Finances, a indiqué un communiqué du Conseil des ministres.

Après l'ouverture de la réunion par le président de la République et la présentation de l'ordre du jour, le Premier ministre a présenté le bilan d'activités du gouvernement pour les deux dernières semaines. Le chef de l'Etat a donné les instructions et orientations suivantes :

Concernant l'exposé du ministre de l'Intérieur sur les répercussions des récentes intempéries, le président Tebboune a ordonné l'affectation immédiate de 10 milliards de dinars, soit 1.000 milliards de centimes, du Fonds des catastrophes naturelles pour l'indemnisation, avant la fin de la semaine en cours, des sinistrés des récentes intempéries. Il a également ordonné le relogement de tous ceux ayant totalement perdu leurs logements, dans un délai de 48 heures, et la réparation des maisons partiellement endommagées, l'indemnisation des familles touchées, dont les appareils et meubles ont été endommagés, la remise en état immédiate des routes et installations, et la mobilisation de bus pour le transport scolaire dans les zones, actuellement, difficiles d'accès pour piétons, jusqu'au retour à la normale dans toutes les zones sinistrées dans un délai qui ne doit pas dépasser une semaine, et l'indemnisation immédiate, aux frais de l'Etat, des pêcheurs ayant perdu leurs bateaux de pêche qui constituent leur seule source de revenu. Le chef de l'Etat a décidé aussi d'allouer, immédiatement, une allocation aux pêcheurs lésés, oscillant entre 20.000 DA et 30.000 DA, jusqu'au réaménagement des ports de pêche endommagés, des mesures qui s'inscrivent dans le cadre des traditions de l'Etat algérien envers ses enfants.

Le président Tebboune a chargé le ministre de l'Intérieur et des Collectivités locales et la ministre de la Solidarité nationale de transmettre ses condoléances aux familles des victimes.

Concernant le Code de procédure pénale, et au terme de la présentation d'un exposé sur le projet de loi, le Président a affirmé que le système des pôles nationaux spécialisés dans la justice était un système efficient qui a apporté une plus-value au mode de traitement des différentes affaires. Dans ce sillage, il a ordonné l'adoption du système des pôles nationaux judiciaires à Oran, à Constantine et à Annaba, chacun suivant son domaine de compétences. Le chef de l'Etat a affirmé que cette loi doit contenir une précision sur la protection des responsables locaux probes. Cette loi doit, également, définir en ses articles les catégories de responsables locaux et de gestionnaires d'entreprise.

DURCISSEMENT DES PEINES CONTRE LES FAUSSAIRES

Concernant le code pénal, le président de la République a ordonné l'élaboration, dans un délai d'un mois au plus tard, d'un projet de loi sur le faux et usage de faux, en vue de remédier à ce phénomène devenu un comportement sociétal dangereux, au détriment de la majorité des Algériens intègres. Inscrire parmi les nobles objectifs de ce projet de loi, le traitement profond et coercitif, au sens propre du terme, de l'ensemble des déséquilibres sociétaux, à même de consacrer la transparence et d'asseoir une véritable concurrence loyale dans tous les domaines. Le Président a aussi ordonné d'inclure dans le projet de loi relatif au faux, les peines les plus lourdes à l'encontre de tout faussaire, quel qu'en soit le degré de son implication dans des affaires, petites ou grandes, touchant aux plus simples aspects de la vie. Il a, également, insisté sur l'impératif d'infliger les peines les plus lourdes aux auteurs d'agressions contre les agents des différents corps de sécurité. En plus de protéger les médecins et le personnel paramédical, le président de la République a ordonné de durcir les peines infligées aux agresseurs d'enseignants. Il s'agit, aussi, de durcir les peines contre toute personne ou bande organisée visant les infrastructures de base, notamment les réseaux de vol et de sabotage de câbles en cuivre, phénomène de plus en plus répandu, contre lequel il faut lutter.

Concernant le projet de loi fixant les règles générales relatives aux marchés publics, le président Tebboune a réaffirmé l'importance de la formation dans ce domaine et l'impératif d'élaborer des études précises sur différents projets, suivant des normes scientifiques. Il est également question d'adopter la presse électronique accréditée, comme nouveau mécanisme de publication des marchés publics et ne pas se contenter de la presse écrite comme ce fut le cas par le passé.

S'agissant des orientations générales, et en vue de conforter l'enseignement de la langue anglaise à partir de la troisième année, le Président a ordonné l'ouverture immédiate dans les écoles normales supérieures, au titre de l'année universitaire 2023-2024, de la spécialité Enseignant d'anglais au primaire. Tebboune a ordonné le recrutement, sans délai, des titulaires des diplômes de magistère et de doctorat suivant la proposition du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, approuvée lors du précédent Conseil des ministres.

Le Conseil des ministres a approuvé l'exposé du ministre des Travaux publics et des Infrastructures de base pour la réalisation de la ligne ferroviaire minière Annaba-Bouchegouf-Guelma-Tébessa-Djebel El Onk-Bled El Hadba. Avant la clôture de la réunion et après l'exposé du ministre de l'Hydraulique sur la stratégie du secteur pour l'utilisation des eaux des stations d'épuration, pour l'irrigation agricole et l'industrie, le ministre a présenté devant le Conseil des ministres des données sur l'augmentation du taux de remplissage de 29 barrages dans 17 wilayas, en sus de la hausse du niveau des eaux souterraines dans certaines zones intérieures suite aux dernières précipitations.

EL MOUDJAHID

CONSEIL DES MINISTRES

CONSÉQUENCES DES RÉCENTES INTEMPÉRIES

LE PRÉSIDENT TEBBOUNE PREND DES DÉCISIONS

À APPLIQUER IMMÉDIATEMENT

Le président de la République, chef suprême des Forces armées, ministre de la Défense nationale, M. Abdelmadjid Tebboune, a présidé, hier, une réunion du Conseil des ministres consacrée à la présentation d'exposés sur le suivi des répercussions des récentes intempéries et les mesures prises à cet effet, ainsi que des projets de loi concernant les secteurs de la Justice et des Finances, a indiqué un communiqué du Conseil des ministres, dont voici la traduction APS :

«Le président de la République, Chef suprême des Forces armées, ministre de la Défense nationale, M. Abdelmadjid Tebboune, a présidé, ce jour, une réunion du Conseil des ministres consacrée à la présentation d'exposés sur le suivi des répercussions des dernières intempéries et les mesures prises à cet effet, ainsi que des projets de loi concernant les secteurs de la Justice et des Finances.

Après l'ouverture de la réunion par le président de la République et la présentation de l'ordre du jour, le Premier ministre a présenté le bilan d'activités du gouvernement pour les deux dernières semaines. Le président de la République a donné les instructions et orientations suivantes :

Concernant l'exposé du ministre de l'Intérieur sur les répercussions des récentes intempéries :

- Le président de la République a ordonné l'affectation immédiate de 10 milliards de dinars, soit 1.000 milliards de centimes, du Fonds des catastrophes naturelles pour l'indemnisation, avant la fin de la semaine en cours, des sinistrés des récentes intempéries.
- Le relogement de tous ceux ayant totalement perdu leurs logements, dans un délai de 48 heures, et la réparation des maisons partiellement endommagées.
- L'indemnisation des familles touchées, dont les appareils et meubles ont été endommagés.
- La remise en état immédiate des routes et installations, et la mobilisation de bus pour le transport scolaire dans les zones, actuellement, difficiles d'accès pour les piétons, jusqu'au retour à la normale de toutes les zones sinistrées dans un délai qui ne doit pas dépasser une semaine.
- L'indemnisation immédiate, aux frais de l'Etat, des pêcheurs ayant perdu leurs bateaux de pêche qui constituent leur seule source de revenu.
- Monsieur le Président a décidé d'allouer, immédiatement, une allocation aux pêcheurs lésés, oscillant entre 20.000 DA et 30.000 DA, jusqu'au réaménagement des ports de pêche endommagés, des mesures qui s'inscrivent dans le cadre des traditions de l'Etat algérien envers ses enfants.
- Le Président Tebboune a chargé le ministre de l'Intérieur et des Collectivités locales et la ministre de la Solidarité nationale de transmettre ses condoléances aux familles des victimes.

Concernant le code de procédure pénale :

Au terme de la présentation d'un exposé sur le projet de loi, Monsieur le Président a affirmé que le système des pôles nationaux spécialisés dans la Justice était un système efficient qui a apporté une plus-value au mode de traitement des différentes affaires.
- Monsieur le Président a ordonné l'adoption du système des pôles nationaux judiciaires à Oran, à Constantine et à Annaba, chacun suivant son domaine de compétences.
- Monsieur le Président a affirmé que cette loi doit contenir une précision sur la protection des responsables locaux probes.
- Cette loi doit, également, définir en ses articles les catégories de responsables locaux et de gestionnaires d'entreprises.

Concernant le code pénal :

- Monsieur le Président de la République a ordonné l'élaboration, dans un délai d'un mois au plus tard, d'un projet de loi sur le faux et usage de faux, en vue de remédier à ce phénomène devenu un comportement sociétal dangereux au détriment de la majorité des Algériens intègres.
- Inscrire parmi les nobles objectifs de ce projet de loi, le traitement profond et coercitif, au sens propre du terme, de l'ensemble des déséquilibres sociétaux, à même de consacrer la transparence et d'asseoir une véritable concurrence loyale dans tous les domaines.
- Inclure dans le projet de loi relatif au faux, les peines les plus lourdes à l'encontre de tout faussaire, quel que soit le degré de son implication dans des affaires, petites ou grandes, touchant au plus simple aspect de la vie.
- Monsieur le Président a, également, insisté sur l'impératif d'infliger les peines les plus lourdes aux auteurs d'agressions contre les agents des différents corps de sécurité.
- En plus de protéger les médecins et le personnel paramédical, le Président de la République a ordonné de durcir les peines infligées aux agresseurs d'enseignants.
- Durcir les peines contre toute personne ou bande organisée visant les infrastructures de base, notamment les réseaux de vol et de sabotage de câbles en cuivre, phénomène de plus en plus répandu, contre lequel il faut lutter.

Concernant le projet de loi fixant les règles générales relatives aux marchés publics :

- Monsieur le Président a réaffirmé l'importance de la formation dans ce domaine et l'impératif d'élaborer des études précises sur différents projets, suivant des normes scientifiques.
- Adopter la presse électronique accréditée comme nouveau mécanisme de publication des marchés publics et ne pas se contenter de la presse écrite, comme ce fut le cas par le passé.

Orientations générales :

- En vue de conforter l'enseignement de la langue anglaise à partir de la troisième année, Monsieur le Président a ordonné l'ouverture immédiate dans les écoles normales supérieures, au titre de l'année universitaire 2023-2024, de la spécialité d'enseignant d'anglais au primaire.
- Monsieur le Président a ordonné le recrutement, sans délai, des titulaires des diplômes de magistère et de doctorat suivant la proposition du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, approuvée lors du précédent Conseil des ministres.
- Le Conseil des ministres a approuvé l'exposé du ministre des Travaux publics et des Infrastructures de base pour la réalisation de la ligne ferroviaire minière Annaba-Bouchegouf-Guelma-Tébessa-Djebel El Onk-Bled El Hadba.

Avant la clôture de la réunion et après l'exposé du ministre de l'Hydraulique sur la stratégie du secteur pour l'utilisation des eaux des stations d'épuration concernant l'irrigation agricole et l'industrie, le ministre a présenté devant le Conseil des ministres des données sur l'augmentation du taux de remplissage de 29 barrages dans 17 wilayas, en sus de la hausse du niveau des eaux souterraines dans certaines zones intérieures suite aux dernières précipitations.»

L'EXPRESSION
Le Quotidien

CONSEIL DES MINISTRES

LE PRÉSIDENT LEUR A ACCORDÉ 1000 MILLIARDS DE CENTIMES EN INDEMNISATIONS

Les sinistrés relogés dans 48 heures

UNE ENVELOPPE financière estimée à dix milliards de dinars est accordée aux sinistrés des dernières précipitations, a décidé, hier, le président Tebboune. La décision a été prise lors de la réunion du Conseil des ministres.

AMIROUCHE YAZID

Le chef de l'État a ordonné également le relogement des sinistrés des mêmes circonstances et qui ont perdu complètement leurs maisons dans les 48 heures qui suivront la réunion du Conseil des ministres. Il sera aussi procédé à la réfection des habitations partiellement endommagées, alors que les familles qui ont subi des pertes dans leurs mobiliers seront indemnisées. Il sera par ailleurs procédé à l'indemnisation immédiate aux marins pêcheurs ayant perdu leurs outils de travail. Ces derniers seront indemnisés entre

20 000 et 30 000 DA jusqu'à ce que le port endommagé soit rétabli.

Ce sont là les deux décisions phares issues de cette réunion tenue quelques heures seulement après les dégâts causés par les précipitations qui se sont abattues, notamment sur Tipasa et d'autres localités du centre et de l'est du pays. L'enveloppe des 10 milliards de DA sera tirée du Fonds national des catastrophes avec instruction que l'opération d'indemnisation soit achevée en une semaine. En plus d'avoir ordonné également de rétablir les routes et les autres édifices endommagés par les intempéries, le chef de l'État a donné des instructions à l'effet de mettre des bus pour le transport des écoliers des régions fortement touchées.

Le chef de l'État présidant la réunion du Conseil des ministres

Sur un autre registre, le président Tebboune a ordonné l'accélération du recrutement des titulaires des diplômes de doctorat et de magister dans les établissements de l'enseignement supérieur. Cette opération s'effectuera selon les propositions du ministère de l'Enseignement supérieur, a affirmé le communiqué du Conseil des ministres.

Jeudi dernier, le ministre avait indiqué que les démarches nécessaires au recrutement des titulaires de magister et de doctorat, ont été entamées. Il a précisé que le recrutement des titulaires de magister et de doctorat sera effectué selon plusieurs formules, dont celui sur titre aux postes de maîtres-assistants -catégorie B-, l'engagement aux postes de chercheurs permanents, ou encore sous forme de contrats dans l'enseignement ou la recherche.

Pour ce qui est du secteur de l'éducation, le Président a ordonné également le maintien de l'enseignement de la langue anglaise pour les classes de troisième année du cycle primaire. Tebboune a demandé de lancer la spécialité d'enseignants de la langue anglaise dans le cycle primaire dès l'année scolaire 2023-2024.

En ce qui concerne le secteur de la presse, il a été décidé d'intégrer la presse électronique comme support de publicité dans le projet de loi sur les marchés publics. Ceci constitue une première.

Pour sa part, le ministre de l'Agriculture a présenté une communication dans laquelle il a mis en avant la stratégie du secteur dans l'exploitation des eaux des stations de dessalement dans l'agriculture et l'industrie. Le ministre a fait état de l'amélioration du taux de remplissage de 29 barrages situés dans17 wilayas.

La réunion du Conseil des ministres a abordé également des projets de loi concernant les secteurs de la justice et des finances. Nous y reviendrons dans notre prochaine édition.

A.Y.

El Watan

TITULAIRES DE MAGISTÈRE ET DE DOCTORAT

Tebboune ordonne leur recrutement immédiat

Le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, a ordonné, lors de la réunion du Conseil des ministres qu'il a présidée hier, de procéder au recrutement *«immédiat»* des titulaires de magistère et de doctorat, a indiqué un communiqué de la présidence de la République. *«Le président de la République a ordonné le recrutement immédiat des titulaires de magistère et de doctorat, conformément à la proposition faite par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et approuvée par le dernier Conseil des ministres»*, est-il indiqué dans le communiqué. Jeudi dernier, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, cité par l'APS, a fait savoir que son département ministériel avait engagé les démarches nécessaires au recrutement de cette catégorie, en vue d'absorber le grand nombre de diplômés. Intervenant lors d'une plénière à l'Assemblée populaire nationale (APN), consacrée aux questions orales, M. Baddari a déclaré que le recrutement des titulaires de magistère et de doctorat serait effectué selon plusieurs formules, dont le recrutement sur titre aux postes de maîtres-assistants – catégorie B –, le recrutement aux postes de chercheurs permanents, ou encore sous forme de contrats dans l'enseignement ou la recherche. *«Les démarches nécessaires sont engagées avec les autorités concernées pour mettre en œuvre les propositions de recrutement de cette catégorie, au cours de l'exercice 2023, en vue d'atteindre les résultats souhaités et absorber un grand nombre de diplômés»*, avait expliqué le ministre.

M. Abdelkrim

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

SUR DÉCISION DE TEBBOUNE

10 milliards de DA pour les victimes des intempéries

La réunion du Conseil des ministres a consacré une bonne partie de ses travaux aux dernières intempéries qui se sont abattues sur le pays, provoquant des dégâts considérables dans de nombreuses wilayas, notamment Tipaza.

Karim Almeur - Alger (Le Soir) - Le chef de l'État, Abdelmadjid Tebboune, a ordonné, lors de cette réunion, l'indemnisation des victimes de ces intempéries, demandant au gouvernement d'allouer la somme de 10 milliards de dinars, sur le fonds des catastrophes, insistant pour que l'opération d'indemnisation de toutes les victimes soit finalisée à la fin de la semaine en cours.

Après l'exposé fait par le ministre de l'Intérieur et des Collectivités locales, le président de la République a ordonné le relogement de tous ceux qui ont perdu leur logement dans un délai de 48 heures, et la restauration des maisons partiellement endommagées.

Il est aussi question d'indemniser les familles sinistrées, en raison de la perte de l'électroménager et du mobilier nécessaires pour la maison.

Le président de la République a ordonné le relogement de tous ceux qui ont perdu leur logement dans un délai de 48 heures, et la restauration des maisons partiellement endommagées.

Le chef de l'État a ordonné également la restauration «immédiate» des routes et des infrastructures endommagées, avec affectation de bus de transport scolaire dans les zones qui sont actuellement difficiles d'accès, afin que la vie reprenne son cours normal, dans toutes les zones touchées en une semaine, au plus. Toujours dans le cadre des dégâts provoquées par les intempéries, le Président Tebboune a ordonné l'indemnisation immédiate des pêcheurs qui ont perdu leurs bateaux de pêche, qui sont leur seule source de revenus.

Il a été décidé, en outre, d'accorder immédiatement une allocation entre 20 000 et 30 000 DA aux pêcheurs touchés jusqu'au réaménagement des ports de pêche endommagés.

Le Conseil des ministres a examiné par la suite des projets de loi concernant les secteurs de la justice et des finances.

Ainsi, concernant le code de procédure pénale, le Président a demandé à ce que le projet de loi contienne des précisions concernant la protection des responsables locaux intègres. Il a demandé également de clarifier et de fixer les catégories des responsables locaux et des gestionnaires.

D'autre part, il est demandé de durcir les peines contre les agressions des enseignants, comme cela a été fait pour ce qui concerne la violence contre les médecins et les personnels du secteur de la santé.

Le Président Tebboune a ordonné l'indemnisation immédiate des pêcheurs qui ont perdu leurs bateaux de pêche, qui sont leur seule source de revenus.

Au titre des directives générales, le chef de l'État a ordonné d'ouvrir la spécialité d'enseignant de la langue anglaise à partir de la troisième année du cycle primaire, ainsi que l'accélération du processus de recrutement des titulaires de master et de doctorat.

K. A.

نشاطات الوزير

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

M'SILA

Renforcer la numérisation de la justice, une priorité

Le ministre de la Justice, garde des Sceaux, M. Abderrachid Tabi a affirmé, samedi depuis M'sila, que le renforcement de la numérisation du secteur de la justice constituait une priorité pour mieux répondre aux exigences de la transition vers la e-Administration. Le renforcement de la numérisation figure parmi les priorités, à même de mieux répondre aux exigences de la transition vers la e-Administration", a précisé le ministre qui coprésidait avec le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, l'ouverture des travaux d'une Journée d'études sur la"e-Justice" à l'université Mohamed Boudiaf.

Dans son intervention lors de cette journée organisée en collaboration avec la Cour de M'sila, le ministre a relevé que "conformément au programme du président de la République relatif à la révision des méthodes de travail et de gestion des juridictions, et l'amélioration des performances du secteur, la e-Administration a été un choix inéluctable" ajoutant, dans le même contexte, "l'adoption d'une stratégie de transition numérique basée sur l'utilisation des moyens techniques modernes et assurant le transfert sécurisé et instantané des informations vu la confidentialité et la spécificité des données judiciaires".

"En vue d'améliorer la performance du travail judiciaire, nous avons adopté une stratégie basée sur des objectifs essentiels tels que l'utilisation des technologies modernes dans la gestion judiciaire à travers l'utilisation des systèmes automatisés nouvellement crées et développés pour gérer le dossier judiciaire, le recouvrement des frais judiciaires et des amendes, ainsi que la gestion du casier judiciaire et le certificat de nationalité, outre la gestion et l'exploitation des empreintes génétiques et d'autres applications techniques", a ajouté M. Tabi. La même stratégie inclut la numérisation des procédures de justiciabilité et l'utilisation des technologies modernes dans la gestion administrative et financière des autorités judiciaires et de l'administration centrale, ainsi que la gestion des ressources humaines par les différents systèmes développés dans cette optique, ajoute M. Tabi. La concrétisation de la e-Justice "repose principalement sur le développement des infrastructures du secteur", et ce à travers "la poursuite des efforts visant une bonne organisation, conformément aux normes internationales adoptées au regard des menaces internationales croissantes que connaît le domaine de l'informatique, outre la réalisation de l'indépendance technologique en recourant aux compétences nationales du secteur dans le développement des systèmes informatiques".

A ce titre, le ministre a mis l'accent sur "l'importance de l'orientation en cours dans le cadre de la même stratégie en vue de s'adapter aux réformes légale et réglementaire initiées par le gouvernement pour réaliser l'approche qualité-prix à travers l'amélioration continue du niveau des compétences techniques du secteur, outre le travail continu visant à étendre graduellement les services de la e-Justice au profit des citoyens et tous les justiciables, et à améliorer la gestion des procès à travers la généralisation de la numérisation des étapes de traitement du dossier de justice".

Le ministre a évoqué dans ce sillage l'importance de la e-Justice "en permettant l'échange en ligne de requêtes et notes entre les parties", une opération lancée "dans certaines cours pilotes et devant être généralisée graduellement en vue de couvrir toutes les juridictions afin de faciliter les procédures des procès". M. Tabi a appelé à "la nécessité de l'implication de tous les concernés à la démarche de généralisation de la e-Justice en vue d'accélérer la cadence", soulignant que la réussite de cette opération permettra au secteur de faire un bond qualitatif important dans l'intérêt de la société".

التكوين

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

لتوحيد محتويات التعليم الأساسية على المستوى الوطني

دروس مرجعية في ميادين العلوم والتكنولوجيا للأولى جامعي

إلهام بوكلجي

أعلنت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا، عن فتح باب المشاركة لإنجاز دروس مرجعية خاصة بالمواد والمقاييس الأساسية للسنة الأولى جامعي 2023.

وأكدت الوكالة أن الدروس تخص ميادين الرياضيات والإعلام الآلي وعلوم المادة، والعلوم والتكنولوجيا، وحددت تاريخ 31 أوت 2023 كآخر أجل للترشح عن طريق الاستمارة الموجودة على موقع الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا، على أن تودع المشاريع المقترحة كاملة قبل 30 سبتمبر 2023. فيما ستعلن النتائج شهر ديسمبر 2023. ودعت الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين الذين هم في حالة نشاط أو المحالين على التقاعد، داخل الوطن وخارجه، للمشاركة في إعداد الدروس المرجعية، شريطة أن تكون لهم 08 سنوات خبرة على الأقل في ممارسة مهام التعليم في الميدان، منها 05 سنوات خبرة على الأقل في تدريس المادة أو المقياس المعني، سواء كان ذلك بالجزائر أو بالخارج. كما لا يمكن أن يشترك في المشروع الواحد سوى 3 مؤلفين، واشترطت في السياق أن تكون صياغة المؤلفات بلغة تدريس المواد في المؤسسة الجامعية وحسب البرامج الرسمية.

ووفق نفس المصدر، ينبغي أن تشتمل الدروس المرجعية على دروس نظرية وتطبيقية تمارين ومسائل قابلة للمعالجة مستوحاة من وضعيات حقيقية، كما يمكن أن تفرز هذه الدعوة عدة مؤلفات في مادة تعليمية واحدة، شريطة أن تكون مطابقة لمحتوى البرامج الرسمية المعتمدة.

وتهدف هذه المبادرة التي أطلقتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تثمين جهود الأسرة الجامعية والباحثين وتعزيزها من أجل الاستفادة من خبراتهم ضمن مشاريع تشاركية تعاونية لإنجاز مؤلفات مرجعية لدروس المواد والمقاييس الأساسية للسنة الأولى جامعي في ميادين الرياضيات والإعلام الآلي علوم المادة، والعلوم والتكنولوجيا.

وجدير بالذكر أن هذه الدروس المرجعية تعد أداة أساسية في المسار التعليمي والتكويني، كما أنها وسيلة لتوحيد محتويات التعليم الأساسية على المستوى الوطني في مختلف التخصصات، ومن شأنها أن توفر إطارا مرجعيا هاما للأسرة الجامعية لا سيما ما يتعلق بتطوير معارف الطلبة.

وباشرت وزارة التعليم العالي منذ نحو 3 سنوات، إصلاحات تخص مناهج السنة الأولى جامعي، تهدف إلى تحسين التكوين في هذه المحطة بصفتها أهم سنة في حياة الطلبة، وهذا من خلال توحيد مسارات التكوين ومحتوى المقاييس التي عرفت في ظل نظام أل أم دي عدة اختلالات.

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والابتكار

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

جامعة ابن خلدون بتيارت

اعتماد مخبرين للبحث في الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الريفي

تم، مؤخرا، اعتماد مخبرين جديدين بجامعة "ابن خلدون" بتيارت، للبحث في الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الريفي، حسب ما كشف عنه مدير الجامعة برزوق بلقومان.

وأكد بلقومان بالمناسبة أن المخبر الأول سيختص في مجال "الذكاء الاصطناعي والأنظمة، "وينشط بكلية الإعلام الآلي والرياضيات؛ حيث يعوَّل عليه لاستقطاب أعداد معتبرة من الباحثين والطلبة من مختلف التخصصات والمستويات. كما يعوَّل على هذا المخبر لإعطاء دفعة قوية لتخصص ماستر في "الذكاء الاصطناعي"، الذي سيُفتح، لأول مرة، بالجامعة الموسم القادم، ليليه فتح تخصص دكتوراه خلال الموسم الموالي؛ مما سيسمح بتوطين تخصصات أخرى مرتبطة به؛ كون هذا المجال أصبح حقلا عالميا مفتوحا على البحث، يتعين مسايرته لتدعيم الوطن بكفاءات بشرية متخصصة، وفق بلقومان.

وأما "مخبر تطوير الاقتصاد الريفي"، فقد أنشئ بفرع كلية العلوم الاقتصادية بالملحقة الجامعية بمدينة قصر الشلالة (120 كلم شرق تيارت) التابع لنفس الجامعة؛ ما من شأنه تقديم دراسات علمية معمقة حول الاقتصاد الريفي، وحلول علمية للمشاكل المطروحة؛ باعتباره أساسا في تطوير الاقتصاد الوطني، واستقرار السكان.

وسينشط بهذين المخبرين اللذين تم اعتمادهما بناء على اقتراح من الأسرة الجامعية بتيارت، 8 فرق بحث، وفق ما تمت الإشارة إليه.

ك. ح

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

المدير العام للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية

الجزائر الأولى إفريقيا في عدد مراكز الابتكار

كشف، أمس، المدير العام للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية عبد الحفيظ بلمهدي، أن الجزائر تحتل حاليا مراتب متقدمة، الثالثة عالميا و الأولى عربيا و إفريقيا من حيث عدد مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، مضيفا بأن مناخ الابتكار وظروفه على مستوى الجامعات الجزائرية، غير متوفر في بقية الدول خاصة العربية والإفريقية.

عبد الحفيظ بلمهدي وخلال إشرافه على دورة تكوينية موجهة لفائدة الأساتذة والباحثين والطلبة من الأطوار التعليمية الثلاثة بالجامعة من ليسانس وماستر ودكتوراه، والموسوم تحت عنوان «الملكية الصناعية وبراءة الاختراع»، عرّج على الدور المهم الذي تلعبه مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، مبينا بأن كل الجامعات الجزائرية اليوم لديها مركز دوره التواصل بين الجامعة والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، مبينا بأن عدد المراكز عبر الوطن وصل 119 مركزا، والجزائر من خلال هذه المراكز تحتل المرتبة الثالثة عالميا والمرتبة الأولى عربيا وإفريقيا، مشيرا بأن الهدف الأساسي من إقامة هذه المراكز هو توفير المعلومة التقنية وتكوين الباحثين في مجال الملكية الصناعية، ناهيك عن الدور المهم في كتابة وإعداد براءة الاختراع، وتلقين الباحثين والطلبة تقنيات تحرير وإعداد براءات الاختراع.

وتطرق المتحدث كذلك إلى الدور الذي يلعبه الوكلاء في مجال الملكية الصناعية، مشيرا بأنه دور مهم جدا خاصة لطلبة الحقوق الذين بإمكانهم التوجه لتخصص الوكلاء في الملكية الصناعية يقوم بالاتصال والتوسط مع الهيئات المكلفة مع الهيئة الصناعية، ويمكنه كذلك التعامل مع المؤسسات الأجنبية التي يتوجب عليها التعامل عن طريق وكلاء معتمدين.

وشرّح المتحدث مراحل الحصول على حقوق الملكية الصناعية، انطلاقا من الإتاحة مرورا بالتخصص وحق الأولوية ثم الإقليمية، مقدما للطلبة والباحثين عناصر الملكية الصناعية التي تضم العلامة التجارية ومميزاتها والنموذج الصناعي الذي يتمحور حول الشكل الجمالي الخارجي لأي مشروع، وبراءة الاختراع التي تعتبر حلا تقنيا لمشكلة تقنية.

المدير العام للمعهد الوطني للملكية الصناعية عبد الحفيظ بلمهدي، أشار كذلك إلى أن الإحصائيات اليوم تبين وجود أزيد من 900 مليون براءة اختراع مسجلة على المستوى الدولي، وهي براءات إختراع تستعمل قواعد بيانات خاصة، وتؤطرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وأكد المتحدث بأن كل الدول العربية اليوم لا تقدم العروض التي تقدمها الجزائر في مجال مرافقة الطلبة والباحثين، «فالجزائر ناهيك عما وفرته على مستوى الجامعة أنشأت لأجل دعم ومرافقة المستثمرين أصحاب الأفكار وزارة المؤسسات الناشئة، التي تتكفل برصد مبالغ مالية لأصحاب المشاريع المبتكرة لتجسيد مشاريعهم، فمناخ الابتكار بالجزائر جيد جدا في جميع المراحل، من بداية بزوغ الأفكار وصولا لتجسيدها على أرض الواقع، فالتجربة الجزائرية في هذا الشأن رائدة بجميع المقاييس».

وأضاف المتحدث بأنه وطيلة العشر سنوات الماضية التي كان ينشط فيها، في مجال مرافقة أصحاب المشاريع، وقف على مشكل غياب الثقة بين الباحث والمؤسسة، ومرور الباحث عبر بوابة الجامعة أعاد الثقة لأصحاب المؤسسات، التي وجدت نفسها تتعامل مع مؤسسات مهيكلة، وبات العامل بين الطرفين في أريحية وبكل ثقة، ناهيك عن أن الجامعة تضفي حماية قانونية على المشاريع في جميع المراحل.

أحمد ذيب

التوظيف

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

مدير التكوين بالوزارة جمال بوقزاطة لـ الشروق:

لا توظيف لحاملي الماستر بالتعليم الجامعي

أكد جمال بوقزاطة مدير التكوين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لـ"الشروق"، أن حاملي الماستر غير معنيين بالتوظيف في القطاع، موضحا أن المنصة الرقمية مفتوحة لإحصاء حاملي الدكتوراه والماجستير لتوظيفهم، ويمكن توفير 530 منصب مبدئيا.

وأوضح بوقزاطة أن المرور على المسابقات الكتابية للدكتوراه والنجاح فيها هو الطريق الوحيد للحصول على التوظيف في الجامعات، كما يمكن أن يعاد النظر مستقبلا في ظروف وآليات مسابقة الدكتوراه، في إطار إصلاحات تحضر لها الوزارة.

وشدد المتحدث على أن حاملي شهادات الماجستير خاضعون للنصوص القديمة، ومن أجل الانتقال إلى مرحلة جديدة للتعليم العالي ينبغي امتصاص كل أصحاب هذه الشهادات إلى جانب المتحصلين على الدكتوراه، لكن أصحاب شهادات الماستر مستبعدون من التوظيف، على حد تعبيره.

وأفاد بوقزاطة، أن توظيف حاملي الماجستير في التعليم العالي، آلية ستزول مع الوقت بحكم أن أعداد حاملي هذه الشهادة محدود وهي تخضع للنظام القديم، حيث سيقتصر التوظيف مستقبلا على حاملي شهادة الدكتوراه.

وجدد نفس المسؤول التأكيد على إمكانية إعادة إدماج المتحصلين على البكالوريا الذين لم يلتحقوا بالجامعة بعد الحصول على هذه الشهادة مباشرة، وفضلوا عالم الشغل، إذ تتولى لجنة وزارية خاصة دراسة ملفاتهم وحصيلة خبرتهم الميدانية ومدة عملهم، ليتم توجيههم حسب مؤهلاتهم إلى السنة الدراسية المناسبة لهم في الجامعة، مع وجود احتمال تجاوز السنتين الأولى أو الثانية جامعي، لأن المهم هو الحصول على الشهادة الجامعية كتثمين للمعرفة الميدانية في تخصص معين، على حد تعبيره.

■ وهيبة. س

النشاطات والندوات العلمية

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

60 خبيرا في ندوة "الأمن الغذائي في الوطن العربي" بقسنطينة يقترحون:

وحدات ابتكارية مشتركة من أجل أمن غذائي عربي

أجمع المشاركون في الندوة العلمية "حول الأمن الغذائي في الوطن العربي"، على أن الجزائر تعد من البلدان الرائدة عربيا في مجال ضمان الأمن الغذائي من خلال وفرة وتنوع إنتاجها الوطني، مرجعين ذلك إلى نجاعة النموذج الفلاحي المعتمد من قبل السلطات العمومية.

شبيلة. ح

أوضح المشاركون في الندوة العربية التي احتضنتها المدرسة العليا للبيوتيكنولوجيا بجامعة قسنطينة 3 أمس، بحضور خبراء ومختصين من 11 دولة عربية، أن العديد من التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو"، صنفت الجزائر في المرتبة الأولى على المستويين العربي والإفريقي خلال الثلاث سنوات الماضية، من حيث تجسيد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في مجال الأمن الغذائي، معتبرين التحولات الحاصلة في الجزائر منذ 2020 على مختلف الأصعدة، تؤكد النظرة الاستشرافية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي أدرج ضمن التزاماته الـ54، خطة استعجالية لعصرنة الزراعة بهدف ضمان الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الوطنية والقضاء على التبعية الغذائية..

ونوه الخبراء الدوليون باهتمام الرئيس تبون بملف الأمن الغذائي الذي نوقش خلال أشغال الدورة31 لمجلس جامعة الدول العربية، المنعقدة في الجزائر في نوفمبر 2022، والذي حظي باهتمام قادة الدول العربية، حيث تم إبراز مسألة الأمن الغذائي كأولوية اقليمية بسبب العجز المسجل في إنتاج المحاصيل الزراعية في البلدان العربية، ما تطلب اللجوء إلى السوق الدولية التي تتميز بعدم استقرار الأسعار.

في هذا الإطار، أكد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، السيد ابراهيم ادم الخيري، أن اللقاء الذي يجمع 60 خبيرا دوليا عربيا، يعد فرصة لتعزيز الجهود والقدرات العلمية المشتركة وتجميع الخبرات العربية، لاقتراح مشاريع بحثية ابتكارية أو تنموية مشتركة ملموسة، يمكن تنفيذها على المدى المتوسط، لمواجهة تحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مشيرا إلى أن مواجهة هذه التحديات ترتكز على 4 محاور أساسية كمبادئ توجيهية للمشاريع، هي الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية كمحددات طبيعية من أجل الوصول إلى الأمن المائي وتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي عبر استغلال المياه السطحية والجوفية في مشاريع الإنتاج الزراعي، فضلا عن محور الزراعة في سياق تغير المناخ بتحسين الإنتاج الاستراتيجي وانتاج الأغذية الأساسية، ومحور المخزون السمكي وتربية الأسماك في السدود والبحيرات المائية وفقا للخصوصيات الإقليمية، وأخيرا محور البيوتكنولوجية والتكنولوجيا الغذائية التي تتيح فرصا عدة في مجالات سلامة الغذاء وتطوير الموارد الوراثية والحفاظ عليها.

أما المدير العام للمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة "أكساد"، فأكد أن من جهته، أن اللقاء جاء تنفيذا لقرارات القمة العربية، المتعلقة بتكليف "أكساد" بتنفيذ المشاريع التنموية والاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التكيف مع التغيرات المناخية في المنطقة العربية، واستنباط أصناف من القمح والشعير المتحملة للجفاف والأمراض ذات كفاءة إنتاجية عالية، إضافة إلى الأشجار المثمرة والمياه، وخاصة النخيل والزيتون والفستق الحلبي. وأوضح أن اللقاء سيتم خلاله الاستفادة من الخبرات المشاركة في مجالات تطوير وتحسين إنتاجية الحبوب، وتنمية المراعي العربية، وتطوير الثروة الحيوانية وخاصة في مجال الإبل، إضافة إلى التطرق الى المشاريع المستقبلية التي تخطط المنظمة للعمل عليها على ضوء تكليفات القمة العربية في دورتها 31 والمتعلقة بتنمية المراعي الطبيعية، وتنمية وتطوير الثروة الحيوانية، وتطوير الأشجار المثمرة، وتحسين انتاج وانتاجية الحبوب.

النصر ANNASR
يومية كل الفئات

في ندوة علمية احتضنتها قسنطينة

تأكيد على أهمية العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي

أبرز خبراء خلال الندوة العلمية حول الأمن الغذائي في الوطن العربي، التي احتضنتها قسنطينة أمس، أهمية هذا اللقاء كونه ينعقد في ظرف إقليمي معقد بات يهدد الأمن الغذائي للمنطقة، في ظل ندرة الموارد المائية وزيادة موجات الجفاف، مؤكدين ضرورة تعزيز التعاون والعمل العربي المشترك وتبادل الخبرات والمعارف، للاستجابة للتحديات المطروحة ولتطبيق أفضل الممارسات في مجال الزراعة والتنمية الريفية، بما يحقق الاكتفاء الغذائي للشعوب العربية التي تستورد 43 بالمئة من حاجياتها من القمح.

تغطية: ياسمين بو الجدري

الملتقى الذي احتضنته المدرسة الوطنية العليا في البيوتكنولوجيا، حضره 60 خبيرا قدموا من أكثر من 12 دولة لتقديم مشاريع وتدارس مقترحاته قصد الاستجابة للتحديات التي يفرضها الأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية والمشاكل الاستراتيجية التي يشهدها العالم، وتتضمن الندوة 4 ورشات حول مجالات مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية، الزراعة في سياق التغيرات المناخية، المصايد والاستزراع المائي، والبيوتكنولوجيا والتقلبات الغذائية.

وشمل اليوم الأول عرض مشروع «برنامج حركية» لتعزيز القدرات عبر الحركية التنقية العلمية في مجال الأمن الغذائي في الوطن العربي، من طرف الباحثين قريس سمير وعمار عزيون، ومشروع «برنامج تربوي» لتطوير ونشر ثقافة التنمية المستدامة ذات الصلة بالأمن الغذائي في الوطن العربي، في الوسط المدرسي، من قبل الأستاذة مريم هند بن مهدي. وسيعرف اليوم الثاني من الندوة العلمية الصياغة النهائية للمشاريع المقترحة، وعرضها في جلسة مفتوحة، قبل اختتام الفعاليات بتلاوة «بيان قسنطينة».

☐مدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إبراهيم آدم الدخيري

ندرة الموارد المائية تزيد الحاجة للاستدامة الزراعية

تصوير الشريف هايب

أكد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إبراهيم آدم الدخيري، في كلمة ألقاها بالمناسبة، أن انعقاد الندوة يجسد الوعي العربي عبر القمة الواحدة والثلاثين التي عقدت في الجزائر وكلفت الأمانة بإعداد إستراتيجية للأمن الغذائي، مضيفا أن قضايا الأمن الغذائي في المنطقة كثيرة ومتعددة.

وقال الدخيري إن العالم العربي يواجه تحديات منها القضاء على الجوع وضمان الحصول على غذاء آمن، إضافة إلى التحديات البيئية وتغير المناخ الذي يهدد الأمن الغذائي في العالم كما تطرق إلى تأثير حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني في بعض الدول العربية، على قضايا الأمن الغذائي.

وتابع الدكتور الدخيري، بأن ندرة الموارد الطبيعية وخاصة المياه، يزيد الحاجة لتعزيز الاستدامة الزراعية والتنوع في النظم لاسيما النظام الغذائي، إلى جانب تطوير البحوث والتكنولوجيا في القطاع الزراعي لتحسين الإنتاج والمنتجات ومنه ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين والعمال، والقضاء على الفقر والحد من الهجرة من الريف إلى المدن، مضيفا أن جائحة كورونا أثرت على إمدادات الغذاء في المنطقة العربية، لتتعرض هذه الأخيرة لتحد أخر هو اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

واستطرد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بالقول «مع وجود هذه التحديات فإن المنظمة يحدوها الأمل أن يحقق هذا الملتقى العلمي الأول مبتغاه بالخروج بمقترح مشروعات تنموية حقيقية قابلة للتطبيق والتنفيذ». وأعرب المتحدث عن أمله في تحقيق نجاح كبير للملتقى وتعزيز الهدف المنشود ببلوغ الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وهو هدف أكد أنه يتطلب جهدا مشتركا وتعاونا وثيقا بين جميع البلدان العربية وكافة الشركاء، فالأمن الغذائي، مثلما أبرز، ليس مسؤولية دولة واحدة بل هو مسؤولية مشتركة في منطقتنا وبين جميع الفاعلين في المستويات المختلفة العلمية والبحثية.

وأضاف الدخيري أن الوضع الحالي ينطوي على تحديات كبيرة، لكن توحيد الجهود المتضافرة التي يبذلها الجميع إضافة إلى تسخير التكنولوجيا الحديثة والبحوث العلمية، سيمكن من مواجهة العديد من المشكلات التي كانت تشل في الماضي عقبات صعبة نحو تحقيق الأمن الغذائي.

ويرى المتحدث أن الحوار والتعاون بين الدول العربية يمكن أن يسهم في تحقيق هذا الهدف من خلال التعاون والتنسيق الذي يمكن من تبادل الخبرات والمعرفة، وتطبيق أفضل الممارسات في مجال الزراعة والتنمية الريفية، مضيفا في هذا الإطار «أود أن أتوجه بشكري إلى حكومة الجزائر على استضافتها لهذا اللقاء الهام جدا وأشكر كل شركاء التنمية على الجهود المبذولة في الوصول إلى هدفنا المشترك وهو تحقيق الأمن الغذائي للشعوب العربية». وأكد الدخيري أن ندوة قسنطينة تشكل فرصة فريدة لتبادل الأفكار والخبرات من أجل تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، معربا عن ثقته في أن النقاشات ستكون بمثابة محرك قوي للتغيير والتحسين.

☐مدير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة نصر الدين العبيد

الدول العربية لا تنتج سوى 43 بالمئة من احتياجاتها من القمح

تصوير الشريف هايب

من جهته، قال المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد»، نصر الدين العبيد، إن انعقاد هذه الندوة العلمية الهامة حول الأمن الغذائي يأتي في إطار توصيات وقرارات الدورة الواحدة والثلاثين للقمة العربية المنعقدة في الجزائر، والتي أولت مسألة الأمن الغذائي العربي أهمية خاصة، وأدرجته ضمن الاهتمامات ذات الصلة بالأمن القومي العربي، كما أكدت على تعزيز العمل العربي المشترك وأهمية تضافر الجهود من أجل تعزيز القدرات العربية الجماعية في مجال الاستجابة للتحديات المطروحة على الأمن الغذائي، البشري، المناخي، الصحي والطاقوي، قصد مواجهة هذه التغيرات.

وأضاف المتحدث أن «أكساد» التي تعتبر الجزائر عضوا مؤسسا وفاعلا فيها، كانت من أولى المنظمات العربية والدولية المتخصصة التي أولت اهتماما لقضايا الأمن الغذائي العربي بمشاريعها التنموية المختلفة وبأبحاثها ودراساتها المتخصصة، كما كانت سباقة في تسليط الضوء على التغيرات المناخية وانعكاساتها السلبية على الأمن الغذائي، موجها تقديره للجزائر ومبادرتها بعقد ندوة قسنطينة استكمالا لجهودها في قمة نوفمبر.

وتابع العبيد أن ندوة قسنطينة تنعقد في ظروف عالمية وعربية بالغة الصعوبة والدقة، أبرزها ما تواجهه المنطقة من تهديد لأمنها الغذائي في ندرة الموارد المائية المتاحة وتفاقم آثار التغير المناخي والتصحر وموجات الجفاف التي يزيد تكرارها وتكبر شدتها، وما زاد في الأمر تعقيدا وصعوبة، بحسبه، جائحة كورونا وما أفرزته الأزمة الروسية الأوكرانية.

وأكد العبيد أن منظمة «أكساد» تعمل منذ تأسيسها قبل نحو 50 عاما على تحقيق الأمنين الغذائي والمائي وتحسين النظم البيئية والزراعية، حيث تمكنت من استنباط أكثر من 87 صنفا من القمح والشعير ذي الكفاءة الإنتاجية المرتفعة، وأكثر تحملا لظروف الجفاف ودرجات الحرارة التي تزداد سنة بعد سنة، كما اعتمدت الجزائر أكثر من 15 صنفا من القمح اللين والصلب، وأصناف الشعير.

وفي هذا الإطار، وبيّن المتحدث أن إنتاج الدول العربية جميعا من الحبوب، لا يزيد عن 60 مليون طن بما يمثل 42 بالمئة فقط من إجمالي الاحتياجات، أما بالنسبة للقمح، فقد بلغ الإنتاج 28 مليون طن وهي كمية لا تلبي سوى 43 بالمئة من الاحتياج الكلي.

ويضيف السيد العبيد أنه تم استنباط أصناف من الأشجار المثمرة والنباتات الرعوية الأكثر تكيفا مع بيئات المناطق الجافة والهامشية وذات القيمة العلفية الجيدة، وينم العمل على نشر التطبيقات الزراعية المبتكرة والذكية مناخيا، مثل نظام الزراعة الحافظة التي تهدف لتحسين إنتاجية الأرض والمياه وزيادة غلة الأنواع المحصولية في البيئات الجافة وشبه الجافة، ورفع قدرة الترب الزراعية على احتجاز الكربون فيها.

كما نفذت «أكساد»، مثلما يبرز مديرها العام، العشرات من المشاريع في المنطقة العربية لتأمين المياه اللازمة للري التكميلي وسقاية الماشية خلال فترات الجفاف وتحسين الكفاءة الإمدادية لإنتاج اللحم والحليب، وكذلك تناسلية حيوانات المزرعة كالأغنام والماعز الشامي والإبل، مع تحسين قدرتها على التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

وتطرق المتحدث إلى مشروع «دراسة التغيرات المناخية في المنطقة العربية وتأثيرها على الموارد المائية السطحية والجوفية»، والذي تم إنجازه بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، وكان من أهم نتائجه أن معدل ارتفاع درجات الحرارة سيصل وفق سيناريو الانبعاثات الغازية الأسوأ، إلى 2.15 درجة مئوية بحلول عام 2045 حتى 2060، وإلى نحو 4 درجات في فترة نهاية القرن.

ويتابع المتحدث، بالقول إنه لا بد من العمل على الحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية في القطاع الزراعي من خلال تغيير مواعيد الزراعة وتطبيق الممارسات التي تجعل هذا القطاع أكثر إنتاجية وتحسن من عوامل إدارة الموارد الطبيعية، كاشفا أن هيئته ستتقدم خلال الندوة بمجموعة من المشاريع الهامة في مجالات المياه والحبوب والمراعي والثروة السمكية.

☐الباحثة في العلوم الفلاحية والبيئية فطوم لخضاري

يجب استحداث مجلس عربي للأمن الغذائي

تصوير الشريف هايب

ألفت الباحثة في العلوم الفلاحية والبيئية، الدكتورة فطوم لخضاري، محاضرة بعنوان «الأمن الغذائي في الوطن العربي تحدي الحاضر والمستقبل»، أبرزت فيها التحديات التي يواجهها قطاع الزراعة في ظل التحولات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية، حيث قالت إن جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية، نبهتا إلى أهمية الأمن الغذائي، خصوصا أن روسيا وأوكرانيا لوحدهما يوفران 30 بالمئة من احتياجات السوق العالمية، منها 50 بالمئة توجه للدول العربية.

وحذرت الخبيرة من وصول البلدان العربية إلى مرحلة نقص الموارد الغذائية الأساسية والمدخلات الزراعية وحتى المواد الأولية التي تستغل في السلسلة الغذائية، مؤكدة أن الإنتاج الفلاحي يبقى الأساس في ضمان الأمن الغذائي للدول، لكن الملاحظ بحسبها، وجود فجوة بين الإنتاج والاستهلاك، خاصة ما تعلق بالحبوب والبذور الزيتية واللحوم.

وفي هذا السياق، تظل مردودية الهكتار الواحد من القمح، باعتباره الغذاء الأساسي، ضعيفة في معظم الدول العربية، بحسب الدكتورة لخضاري، التي نوهت إلى أن الإنتاج يتحسن في الجزائر لكنه مرتبط بتوسيع المساحات الزراعية، لتستطرد بالقول إن 60 بالمئة من المساحات المزروعة في الوطن العربي، تزرع حبوبا، ورغم ذلك تُسجل بلداننا عجزا، داعية إلى الاستثمار أكثر في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.

وتضيف الخبيرة أن قلة الإنتاج ترافقه زيادة في الاستهلاك في ظل ارتفاع متوسط الطلب على الغذاء، في المنطقة العربية مع زيادة نسبة نمو السكان بمعدل 2.5 بالمئة، مؤكدة أنه وحتى في حالة الوفرة المالية فإن التبعية للأسواق العالمية هي في حد ذاتها تهديد للأمن الغذائي، ما يتطلب بذل جهود أكبر.

وبينت المتحدثة أن متوسط الحصة الغذائية اليومية للفرد العربي يتراوح بين 2600 و3500 حريرة، 89 بالمئة منها تأتي من مصادر نباتية، وهو مستوى قالت الباحثة إنه لا بأس به رغم الفروقات بين بعض البلدان بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية، إلى جانب تسجيل زيادة أعداد الأفراد الذين يجدون صعوبة في الحصول على غذاء صحي ابتداء من سنة 2011 فيما تعقدت الأمور أكثر بعد الجائحة. وذكرت الباحثة في العلوم الفلاحية والبيئية، أن البلدان العربية تقع في منطقة جغرافية تقل فيها الأمطار، وهي معروفة بشدة الحرارة ومعرضة أكثر لمخاطر الجفاف والتصحر، ما نجم عنه نقص المياه ودفع بالدول إلى تحلية مياه البحر، مقترحة استحداث مجلس عربي للأمن الغذائي لوضع إستراتيجية مناسبة والمتابعة للوصول إلى أمن غذاء مستدام.

ي.ب

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

في الذكرى 28 لتأسيس المحافظة السامية للأمازيغية.. عصاد:

الأمازيغية حقّقت مكاسب كبيرة بفضل الرئيس تبون

أكد الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية، سي الهاشمي عصاد ببلدية منصورة بتلمسان، بمناسبة الذكرى 28 لتأسيس المحافظة السامية للأمازيغية، أن اللغة الأمازيغية حققت مكاسب كبيرة، خاصة على مستوى قطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والفنون والاتصال.

وأكد عصاد في السياق، إحصاء 3744 أستاذ لغة أمازيغية موزعين على 47 ولاية ضمن عملية ستعمم على باقي الولايات مع الدخول المدرسي القادم. وأضاف أن اللغة الأمازيغية عرفت، بفضل دستور نوفمبر 2020 إصدار ترسانة قانونية وتنظيمية أكدت على مكانتها بالجزائر، من خلال تدريسها في خمسة معاهد متخصصة، بجامعات تيزي وزو وبجاية وباتنة وتمنراست، إضافة إلى قسم للتكوين بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، في انتظار استحداث أقسام بجامعات الشلف وغرداية وورقلة.

وقال إن الدخول الجامعي الجاري عرف تخرج 3338 طالب بشهادة في تخصص لغة وثقافة أمازيغية، إلى جانب 112 أستاذ من درجة أستاذ مساعد وأستاذ محاضر، ضمن تعداد سيعرف ارتفاعا خلال السنوات القادمة، بعد قرار رئيس الجمهورية الخاص بتوظيف حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه، منوها بالمجهودات المبذولة في مجال النشر والإصدار باللغة الأمازيغية من قبل المحافظة السامية للأمازيغية التي بلغت أكثر من 325 عنوان وعشرات الوسائط السمعية البصرية، وتنظيم عدة ملتقيات ومنتديات تكوينية، بالإضافة إلى الاحتفالات المخلدة للأعياد الوطنية كعيد الاستقلال والشباب ورأس السنة الأمازيغية.

وثمن عصاد تأسيس جائزة رئيس الجمهورية للأدب واللغة الأمازيغية التي وصفها بمثابة أسمى تقليد في الدولة لتشجيع البحث والابداع لإثراء اللغة الأمازيغية وترقيتها.

ل. عبد الحليم

EL MOUDJAHID

CONFÉRENCE SCIENTIFIQUE SUR LA SÉCURITÉ ALIMENTAIRE DANS LE MONDE ARABE

L'AMÉLIORATION DES SÉCURITÉS HYDRIQUE ET ALIMENTAIRE, UN DÉFI MAJEUR

En présence de plus de 60 experts universitaires venus de 12 pays arabes, l'Ecole nationale supérieur de la Biotechnologie de l'Université de Constantine 3 a abrité, hier, la première conférence scientifique sur la sécurité alimentaire dans le monde arabe.

DE NOTRE BUREAU :
CHAHINEZ DJAHNINE

L'objectif est de renforcer les efforts scientifiques arabes communs pour proposer des projets innovants pouvant être mis en œuvre à moyen terme en vue de répondre aux défis de la sécurité alimentaire dans le monde arabe.

Dans une allocution prononcée à l'ouverture des travaux, le directeur général de l'Organisation arabe pour le développement agricole (AOAD), le Pr Ibrahim Adam el Doukhayri, a affirmé que cette conférence se tient dans le cadre d'application résultats des recommandations du 31e Sommet de la Ligue des Etats arabes, tenu à Alger, en novembre 2022, cette rencontre se déroule à Constantine. «Le but, a-t-il poursuivi, est d'élaborer d'une stratégie globale sur la sécurité alimentaire afin de relever les multiples défis et faire face aux dangers qui freinent la concrétisation de la sécurité alimentaire, plus particulièrement dans les pays arabes qui connaissent une instabilité sécurité et politique».

Evoquant les problèmes de sécheresse et le manque de ressources hydriques et les conflits politiques dans certains pays arabes, il a appelé à adopter des stratégies globales basées sur l'utilisation intelligente des ressources hydriques, telles que les nappes d'eaux souterraines, dans des projets de développement durable et d'agriculture modernes afin de garantir la productivité économique des agriculteurs arabes.

S'agissant des répercussions négatives du changement climatique sur la production agricole dans le monde arabe, le directeur du Centre arabe de recherche et d'études sur le développement des zones arides et semi-arides du monde arabe (ACSAD) a fait savoir que le défi a diminué les conséquences du changement climatique dans la production agricole en introduisant les nouvelles méthodes garantissant l'amélioration de l'écosystème agricole.

Dans ce même contexte, le Pr Nasreddine Obeid a rappelé les efforts consentis par l'Algérie dans le domaine de coopération arabe agricole en soulignant que les indicateurs de sécurité alimentaire dans les pays arabes ont reculé de façon inquiétante, non seulement à cause de la pandémie de la Covid-19 mais aussi de plusieurs facteurs et de l'accumulation de nombreux problèmes.

Par ailleurs, le wali de Constantine, Abdelkhalek Sayoud a mis en avant la nécessité de faire appel aux compétences universitaires pour moderniser les méthodes de la production agricole telle l'exploitation en alternance des terres agricoles dans la production des aliments de base. Il a affirmé que les pays arabes doivent réaliser un travail de réflexion commune afin de libérer les marchés arabes de la dépendance vis-à-vis des factures d'importation des matières premières agricoles en vue de parvenir à une économie qualitative et durable, notamment en matière de sécurité alimentaire.

C. D.

EL MOUDJAHID

MOUVEMENT ESTUDIANTIN

«PARTIE PRENANTE DANS LA LUTTE CONTRE LA TOXICOMANIE»

Contacté par *El Moudjahid*, le président de l'Organisation des étudiants algériens libres (OEAL) affirme que ce fléau social, « bien qu'il ne soit pas présent dans le milieu universitaire», affecte de manière sensible les jeunes.

Fateh Sribli salue d'abord les efforts «considérables» des autorités compétentes en la matière en vue de faire face à la propagation de la drogue dans la société, à travers notamment des actions de lutte et de sensibilisation et dira que, en tant qu'organisation estudiantine, il se constitue comme «partie prenante» de ce travail. «Nous représentons un segment important de la société. Par conséquent, il est de notre devoir de contribuer pour faire face à tout ce qui peut nuire à la jeunesse algérienne. Nous avons la responsabilité d'alerter les populations sur les dangers de la consommation des drogues», explique-t-il, tout en rappelant les actions de sensibilisation menées par l'OAEL dans le cadre d'un partenariat avec d'autres associations pour traiter les problèmes d'addiction parmi la communauté étudiante. «Ces activités menées par l'organisation visent à créer des groupes d'étudiants qui seront eux-mêmes des ambassadeurs dans le domaine de l'éducation et de la sensibilisation, capables de convaincre les jeunes contre ces fléaux sociaux, notamment la drogue», relève M. Sribli.

K. H.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

SIDI BEL-ABBÈS

Quel remède à la pollution plastique ?

Les participants à une conférence régionale sur "le rôle de la société civile dans la protection de l'environnement contre la pollution plastique", organisée, samedi à Sidi Bel-Abbès, ont insisté sur la nécessité de renforcer la coopération entre différents acteurs pour trouver des solutions efficaces en matière de lutte contre ce phénomène représentant une menace grandissante pour l'écosystème.

Les intervenants ont mis l'accent, entre autres, sur l'importance d'un débat participatif regroupant les instances exécutives chargées, notamment, des volets environnementaux et juridiques, des représentants de la société civile et des opérateurs économiques pour aboutir à des solutions fiables pour juguler la pollution plastique et contribuer, par conséquent, à gagner le pari de l'économie circulaire, amie de l'environnement.

Le président de l'Organisation algérienne de l'environnement et de la citoyenneté, Sofiane Affane a souligné que "devant la multiplication des domaines utilisant le plastique, en raison de son coût abordable, de l'explosion démographique et du développement des secteurs de production, des mécanismes sont nécessaires pour la maîtrise de l'utilisation du plastique et la valorisation des déchets.

Au passage, il a suggéré "l'adoption de plans étudiés pour la valorisation des déchets plastiques et la proposition participative de mesures de substitution contribuant à la concrétisation d'une gouvernance durable de gestion des déchets plastiques".

Pour sa part, la directrice de l'Environnement de Sidi Bel-Abbes, Safia Djabeur, a affirmé que la pollution plastique en Algérie représente un danger et une menace grandissante pour l'écosystème et la santé publique, ce qui nécessite le renforcement de la sensibilisation et l'action pour réduire les dangers environnementaux.

La rencontre, abritée par la faculté des sciences naturelles et de la vie de l'Université "Djilali Liabes" de Sidi Bel-Abbès, a abordé les mesures participatives intégrées et efficaces pour la réduction de la pollution plastique, ainsi que les obstacles entravant la gestion des déchets plastiques, en plus de la recherche de voies et moyens de protection de l'environnement contre ce phénomène.

متفرقات

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

تشمل 36 تخصصا و الطعون الكترونيا بداية من 12 جوان القادم

توجيه أزيد من 1000 طبيب مختص لأداء الخدمة المدنية

تشرع وزارة الصحة بداية من اليوم، في توجيه أزيد من ألف طبيب حاصل على شهادة الدراسات الطبية المتخصصة في الدورة الاستدراكية لشهر فيفري 2023، لأداء الخدمة المدنية، وذلك الى غاية 11 جوان القادم.

أسماء منور

تشمل عملية توجيه الأطباء المختصين لأداء الخدمة المدنية، والتي تتواصل إلى غاية 11 جوان القادم، 1073 طبيب موزعين على 36 تخصصا، وتتم بصفة إلكترونية من خلال موقع وزارة الصحة، حسب أولوية الترتيب والمعدل المحصل عليه في الامتحان النهائي الذي تم إجراؤه الشهر الماضي.

ويتعين على الطبيب المتخصص، للاستفادة من خدمة التوجيه الإلكتروني لأداء الخدمة المدنية، التوجه إلى مديريات الصحة الولائية ، لاسترجاع شفرة تعريف الدخول للموقع الإلكتروني الخاص، لإدخال البيانات الخاصة به والتأكد من صحة البيانات الشخصية، من اسم ولقب والتخصص والمعدل المتحصل عليه في امتحان شهادة الدراسات الطبية المتخصصة، وتكون قرارات التوجيه جاهزة 24 ساعة بعد القيام بعملية التوجيه.

وأوضح مصدر رسمي بوزارة الصحة لـ"المساء"، أنه لتفادي وقوع أي مشاكل في التوجيه، تقرر تسطير رزنامة خاصة لتوظيف الأطباء المتخرجين، بمجرد اجتيازهم لامتحان التخصص النهائي، مع ضمان السكنات الوظيفية كشرط للتوجيه، خصوصا وأن هذه الأخيرة أصبحت بمثابة العقبة التي تقف أمام توجه الأطباء للمناطق الداخلية والجنوب الكبير، مع الإبقاء على قرار منع أداء الخدمة المدنية في 17 ولاية في الشمال لوجود فائض في الاطباء على مستواها.

وأكد مصدر " المساء" أنه في حال رفض التوجيه أو تعذر الالتحاق بالمركز الاستشفائي، فسيتم هو الآخر إلكترونيا ابتداء من 12 جوان الجاري لمدة 10 أيام ، مع ضرورة تقديم كافة الأسباب والمبررات الضرورية.

يذكر أن إجراءات التوظيف، تشمل 36 تخصصا من بينها طب الكلى والأعصاب والتخدير والإنعاش والأمراض الجلدية والقلب والشرايين والأوبئة والغدد وأمراض الجهاز الهضمي والتوليد والأمراض المعدية و الأجنة والدم والطب الداخلي والطب الشرعي وطب العمل والطب الرياضي، بالإضافة إلى تخصصات الأورام وطب العيون والفم والأذن والحنجرة والأمراض الصدرية وطب الأطفال.

واستقبلت مصالح الموارد البشرية في نفس السياق، 150 طعنا من قبل أطباء تم توجيههم في الدورة العادية، أغلبها تخص الطبيبات المتزوجات اللواتي تلقين مشاكل في التوجيه، بحكم بعد مسافة المستشفيات المعنية بالخدمة المدنية عن مقار سكناتهن، حيث تم توجيههن إلى ولايات بعيدة.

وستقوم وزارة الصحة بمراجعة التظلمات التي تم رفعها للفصل فيها بشكل نهائي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالأطباء خاصة الأمهات.